Journal of Libyan Academy Bani Walid 2025
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
المجلد الأول، العدد الثاني، 2025

السياسة العسكرية الفرنسية تجاه مالي: الخلفيات والأهداف

فرج سليمان المجذوب قدقد *
قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا
*البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): farjgdgd@bwu.ly

French Military Policy Toward Mali: Background and Objectives

FARAj Sulayman Al Majdoub *
Department of Public Administration, Faculty of Economics and Political Science, University of Bani Waleed, Bani Walid, Libya

Received: 11-02-2025; Accepted: 12-04-2025; Published: 09-05-2025

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز السياسة العسكرية الفرنسية في مالي، إذ يعتبر الوجود الفرنسي في القارة الأفريقية بصفة عامة وفي منطقة الساحل الأفريقي بصفة خاصة قديم إذ يرجع إلى العهود الاستعمارية حينما كانت فرنسا تسيطر على مناطق عديدة في القارة، وبعد إعلان استقلال دول هذه الأخيرة بقيت مرتبطة بالكيان الفرنسي من خلال اتفاقيات أمنية أبقت على الارتباط بين فرنسا ودول عديدة في إفريقيا سمحت لها بالتدخل في شؤونها الداخلية وفقا لمجموعة من الأليات تمكنها من أن تنفذ سياستها الأمنية فيها وتعتبر فرنسا صاحبة التجربة الاستعمارية لجل دول منطقة الساحل الإفريقي، ولذلك فهي تعتبر هذه الأخيرة منطقة نفوذ تقليدي بامتياز، حيث تنظر فرنسا إلى منطقة الساحل كمنطقة نفوذ جيوسياسي تمارس التأثير فيها من خلال العلاقات مع أنظمة تلك البلدان أو مع حركات سياسية محددة، وذلك في إطار ما اصطلح عليه ب سياسة "فرنسا- إفريقيا"، ولا أدل على ذلك من التدخل العسكري في الأزمة المالية منذ اندلاعها، وكانت صاحبة الدور الرئيسي في تدويل الأزمة، واستصدار ثلاث قرارات من مجلس الأمن مهدوا لها الطريق لتدخل عسكري في شمال مالي لاحقا هذه السياسة عرفت تطورا كبيرا بعد الحرب الباردة حيث تم إدراج أليات تقوم على مفهوم تحقيق الأمن الإنساني ومساعدة الدول الفاشلة على النهوض بنفسها. إلا ان هذه السياسة تبقى مجرد خطابات تسوقها إدارات صناعة القرار الفرنسي لتبرير وجودها بإفريقيا وتكمن الميزة الإستراتيجية لإفريقيا وخاصة الساحل الإفريقي التي تعدها فرنسا كمنطقة نفوذ لها في موقعها الجغرافي والجيوبولتيكي فهي تطل على كل من المحيط الأطلسي الذي لعب دورا محددا في توازن القوى العظمى وذلك من خلال إستراتيجية الردع المتبادل إن تمسك فرنسا بهذه المنطقة واتخاذها منطلقا من أهم منطلقات الارتكاز لإستراتيجيتها الشاملة لمواجهة الدول الكبرى في عالم الجنوب سبيلا للحصول على مزيد من الثروات وتأمين الأسواق وحماية مصالحها في أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي خاصة، قد أدى إلى تأجيج ظاهرة التنافس والصراع حول منطقة الساحل الأفريقي التي تعد محط أنظار القوى الكبرى كما أدى ذلك إلى بروز قوى فاعلة أخرى تطمح لبسط نفوذها وتأمين مصالحها كذلك في هذه المنطقة (الدور الصيني، الدور الروسي وهنا سيتم التركيز على التدخل العسكري الفرنسي في مالي الذي جاء تحت ذرائع عديدة وفي معظمها ذرائع سياسية أكثر منها قانونية مثل وقف تهديدات الجماعات المتطرفة في مالي أو القضاء عليها كليا في منطقة الساحل وبلاد المغرب العربي , واستنجاد الحكومة المالية بفرنسا لحمايتها من الهجوم عليها من طرف هذه الجماعات , ووجود دواعي إستراتيجية لدى الدولة الفرنسية ودول منطقة الساحل والمتمثلة في عدم إعطاء الفرصة للجماعات المتطرفة للاستيلاء على ثروات المنطقة (يورانيوم –نفط-

ذهب) أو منع فرنسا أو دول الساحل من استغلالهم, ثم ذريعة التدخل لحماية المدنيين من خطر الجماعات المتطرفة وكل هذا انطلاقا من قرار مجلس الأمن رقم 2085 المستند على المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة رغم هذه الذرائع يبقى التدخل العسكري الفرنسي في مالي محل تساؤل حول مدى شرعيته وأهدافه.

الكلمات الدالة: فرنسا، مالي، السياسة العسكرية، التدخل العسكري، منطقة الساحل الأفريقي.

Abstract

This research aims to highlight the background and objectives of the French military intervention in Mali. The French presence in the African continent in general, and in the Sahel region in particular, is considered old, dating back to the colonial era when France controlled many regions on the continent. After the declaration of independence of the latter countries, they remained linked to the French entity through security agreements that maintained the connection between France and many countries in Africa, allowing it to interfere in their internal affairs according to a set of mechanisms that enable it to implement its security policy there. France is considered the owner of the colonial experience of most of the countries of the Sahel region of Africa, and therefore it considers the latter a traditional area of influence par excellence, as France views the Sahel region as an area of geopolitical influence, in which it exercises influence through relations with the regimes of those countries or with specific political movements, within the framework of what is called the "France-Africa" policy. There is no better evidence of this than the military intervention in the Malian crisis since its outbreak. It played the main role in internationalizing the crisis and issuing three Security Council resolutions that paved the way for military intervention in northern Mali later. This policy witnessed significant development after the Cold War, as mechanisms were included based on the concept of achieving human security and assisting failed states. To stand up for herself. However, this policy remains mere rhetoric marketed by French decision-making departments to justify its presence in Africa. The strategic advantage of Africa, especially the African Sahel, which France considers its sphere of influence, lies in its geographical and geopolitical location. It overlooks the Atlantic Ocean, which played a specific role in the balance of great powers through a strategy of mutual deterrence. France's adherence to this region and its adoption of it as one of the most important starting points for its comprehensive strategy to confront the major powers in the Global South, as a way to obtain more wealth, secure markets, and protect its interests in Africa and the African Sahel region in particular, has led to the exacerbation of the phenomenon of competition and conflict over the African Sahel region, which is the focus of the major powers. This has also led to the emergence of other active powers that aspire to extend their influence and secure their interests in this region (the Chinese role, the Russian role). Here, the focus will be on the French military intervention in Mali, which came under many pretexts, most of which are political rather than legal, such as: stopping the threats of extremist groups in Mali or completely eliminating them in the Sahel region and the Maghreb countries, and the Malian government's appeal to France to protect it from attacks by these groups. The groups, and the existence of strategic reasons for the French state and the countries of the Sahel region, represented in not giving the opportunity to extremist groups to seize the region's wealth (uranium - oil - gold) or preventing France or the

Sahel countries from exploiting them, then the pretext of intervention to protect civilians from the danger of extremist groups, and all of this based on Security Council Resolution No. 2085 based on Article 51 of the United Nations Charter. Despite these pretexts, the French military intervention in Mali remains a matter of question regarding its legitimacy and objectives.

Keywords: France, Mali, Military Policy, Military Intervention, Sahel Region.

المقـدمـــــة

كانت السياسة العسكرية الفرنسية، من أبرز مظاهر عودة الاستعمار الفرنسي الجديد للقارة الافريقية - منطقة الساحل، الذي لقي تدعيما دوليا وشرعية محلية امام عجز دول الاتحاد الأفريقي الاحتواء الوضع، فالتهديد الذي رصدته فرنسا لم يكن فقط من تفاقم المشكلة الأمنية في الساحل بل في تزايد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة وبروز صيني وامام فشل الدولة في افريقيا بصفة عامة وتفاقم المشكلة التارقية، أصبح الساحل ملاذ أمن وحاضنا لإرهاب والقوى الدولية، في ظل غياب تفعيل مبادرات جماعية محلية رغم وجود بعضها، ما جعل من فرنسا لتثبيت اقدامها في المنطقة بعد التراجع التدريجي الذي شهدته السياسة الخارجية الفرنسية ووصفت بانها سياسة عدائية هجومية، لكن بمجيء هولاند اعتمد سياسة الليونة والقوة الناعمة كسياسة جديدة للعودة بقوة للمحية الاستعمارية حفاظا على الإرث التاريخي وتعزيز التواجد، لكن في نفس الوقت أكد التدخل الفرنسي في مالي عودة فرنسا لمكانتها الافريقية وبالتالي العودة الى ميزان القوى العالمية وعليه بعد معالجتنا لموضوع " السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الساحل" توصلنا للنتائج التالية فرنسا الوثيق بالقارة الافريقية منطقة الساحل نتيجة الادراك الفرنسي بأحقية التواجد في مستعمراتها السابقة. تنحو السياسة الخارجية الفرنسية نحو الاستمرارية والتغير في نفس الوقت، نتيجة تضارب المصالح المرتبطة بالفضاء الساحلي الذي تنشط فيه، فبتغير صانع القرار يمكن ان تتغير نمطية توجهات هذه الأخيرة بحكم العامل الأيديولوجي والعقائدي لكل منهما؛ فالسياسة الخارجية في عهد ساركوزي مثلا شهدت انفتاحا كبير نحو الغرب خصوصا تجاه الولايات المتحدة، غير ان استراتيجية هولاند تندرج ضمن السياسة الحذرة المنغلقة إعادة النظر في التوجه الأطلسي وفق ما يخدم المصلحة العليا القومية الفرنسية خصوصا تلك المرتبطة بأفريقيا. تعمل فرنسا على تحقيق مصالحها في منطقة الساحل من خلال إضفاء الطابع الأمني والاقتصادي على معظم مبادراتها لدول المنطقة، اذ تسعى كنظيراتها من الدول للحفاظ على امنها، ومن هذا المنطلق يمكن فهم السياسة الخارجية تجاه منطقة الساحل، فحسب الطرح الواقعي تسعى كل دولة تسعى لتحقيق مصلحتها الأمني بغية البقاء في سلم تفاعلات النسق الدولي ما يكسبها مزيدا من القوة، إضافة لتحقيقها الامن الإنساني تسعى لتحقيق امنها الاقتصادي عن طريق علاقاتها الاقتصادية وابرامها للعديد من الاتفاقيات والاستثمارات مع دول المنطقة، اذ أقدمت العديد من الشركات الفرنسية على افتتاح فروع لها هناك والدخول في شراكات ما يضمن الانتشار السريع والواسع للسلع الفرنسية وهذا ما تحدثت عنه الليبرالية و، تَعرف الثقافة الفرنسية الأوروبية رواجا كثيفا في القارة الافريقية ككل اذ نجحت فرنسا في إطار الاتحاد الأوربي او بصورة فردية في نشر الثقافة والمعايير الفرنسية-الأوروبية. لم تكن منطقة الـ ٌ ساحل تحمل أي أهمية استراتيجية او تثير اهتمامات أي من السياسات الخارجية للدول الكبرى، غير ان المستجدات التي طرأت على النسق الدولي وفي ظل الديناميكية السريعة التي عرفها مفهوم الامن والقوة ونوعية المصلحة، أصبحت منطقةُ الساحل، تشكل فجوة أمنية مصدرة وناقلة للتهديدات الأمنية التي صعدت من الانزلاق الأمني، لغياب إرادة سياسة لساسة المنطقة نحو تبني استراتيجية لاحتواء الوضع إن جل الترتيبات الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل ما هي الا محاولة فرنسية لاسترجاع السيطرة على مستعمراتها السابقة، وحتى تضمن تواجداً عسكريا قرب اهم المجالات الحيوية خصوصا إذا تحدثنا عن اليورانيوم النيجيري.

إشكالية الدراسة:

شهدت منطقة الساحل الأفريقي تطورات أمنية خطيرة في السنوات الأخيرة مما أدى بفرنسا إلى ضرورة اتخاذ سياسة أمنية اتجاه هذه المنطقة، وكان أبرز مثال على ذلك التدخل العسكري الفرنسي في مالي الذي أثار الكثير من التساؤلات. وبناء على ذلك نطرح الإشكال التالي:

1 - هل حققت فرنسا أهدافها الإستراتيجية في منطقة الساحل الأفريقي خاصة من خلال سياستها العسكرية في مالي؟

1- لماذا اكان التدخل العسكري في مالي بقيادة فرنسا بصفة انفرادية ؟

2 - أين تكمن أهمية دولة مالي السياسة العسكرية الفرنسية؟

فرضية الدراسة:

1 - تعد حماية المصالح الاقتصادية من أبرز الدوافع الرئيسية للسياسة العسكرية الفرنسية في مالي.

2 - التدخل الفرنسي في مالي هو تطبيق لسياسة عسكرية تنتهجها فرنسا في مستعمراتها القديمة.

3 - تتميز منطقة الساحل الأفريقي بموقع إستراتيجي مهم، مما زاد من اهتمام الدول الكبرى المتنافسة عليها.

4 - تخوف فرنسا من التنافس الدولي على المنطقة زاد من تسارع التدخل العسكري الفرنسي في مالي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لتحقيق أهداف عدة منها:

1 - التعرف أولا على منطقة الساحل الأفريقي التي تعتبر منطقة ذات أهمية بالغة بحيث جعلت منها محل أطماع الدول الكبرى.

2 - تمكننا الدراسة من معرفة الأهداف التي ركزت فرنسا على تحقيقها من خلال تدخلها العسكري في مالي.

المناهج المستخدمة:

1 - منهج الوصفي التحليلي: حيث تقوم هاته الدراسة على تحليل أبرز النقاط الرئيسية التي تميز الإستراتيجية الأمنية الفرنسية عن باقي الإستراتيجيات الأخرى في مستعمرتها القديمة.

2 - منهج دراسة الحالة: تكمن ذلك في نموذج الدراسة وهي مالي بحيث تشهد ازمة داخلية وتدخل عسكري فرنسي في دولة تعد منطقة نفوذ بالنسبة لها حيث يستوجب صياغة سياسة أمنية فرنسية جديدة لهذه المنطقة.

مفاهيم الدراسة:

منطقة الساحل الافريقي: يشكل الساحل الافريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وافريقيا جنوب الصحراء. فهي تمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا شاملة بالتالي: السودان، التشاد، النيجر، مالي، موريتانيا والسنغال. الجزائر.

تقسيمات الدراسة

أولا: طبيعة الأزمة في مالي.

منذ استقلال مالي عن الاستعمار الفرنسي مع مطلع الستينات من القرن العشرين لم تستطع السلطة المركزية ضبط النزاعات المتكررة والدورية التي عرفتها دولة مالي. فقد قام الطوارق بحركات تمرّد متكرّرة على امتداد العقود الخمسة لاستقلال مالي، وشهدت الفترة ما بين عام 1990 وعام2009 أكبر عددٍ من محاولات التمرّد وغذى عاملان رئيسان عدم الاستقرار في دولة مالي؛ أولهما التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين إقليمي مالي الرئيسين الشمال والجنوب وشعور سكان الشمال وفي مقدمتهم الطوارق بمحاباة إقليم الجنوب

ببرامج التنمية على حساب إقليمهم، أما العامل الثاني، فهو التنوع الإثني وهيمنة إثنية واحدة على مقاليد الحكم منذ الاستقلال، ما عزز الشعور بعدم الانتماء لدى الطوارق والأقليات الإثنية الأخرى في الشمال؛ التي أصبحت تنظر إلى الدولة كممثلة لمجموعةٍ إثنية أو قبلية تهيمن على باقي الإثنيات والقبائل. فالدولة بالنسبة إليهم ليست سوى إثنية "البومبارا" المسيطرة على مؤسسات الحكم منذ استقلال البلاد في سنة 1960 ولم تفشل دولة مالي الحديثة في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة بين أقاليمها فحسب، بل فشلت فشلا ذريعا في دمج مواطنيها في إطار هوية واحدة أساسها المواطنة، تتجاوز حدود الانتماءات الإثنية والقبلية. وانتهت محاولات التمرّد الطوارقية في القرن الماضي وفي العشرية الأولى من القرن الحالي باتفاقيات سلام بين المتمرّدين الطوارق والحكومة المالية. وشهدت الفترة التي تلت آخر اتفاقية من هذا النوع في عام 2009 استقرارا نسبيا، حتى اندلاع تمرد جديد في جانفي 2012. ويختلف هذا التمرّد عمّا سبقه في عدة وجوه أهمها:[1]

أولا: إن هذا التمرد هو محصلة تحالف بين حركات طوارقية وطنية ومجموعات إسلامية متطرفة من جنسيات مختلفة) مالية، ونيجيرية، وموريتانية، وجزائرية نشطت في مناطق الطوارق واستطاعت استمالة بعض المجموعات الطوارقية إلى برنامجها، واستفادت من مخزون السلاح الذي وصل من كتائب طوارقية كانت من ضمن كتائب نظام ليبيا السابق. ولم يكن هذا التحالف وليد لحظة التمرد في 2012، فلقد نسجت المجموعات الإسلامية المسلحة والحركات الطوارقية الانفصالية علاقات اعتماد متبادل اقتصادية وأمنية ومنفعية خلال السنوات القليلة الماضية. وقد ساهم هذا التحول الذي طرأ على بعض قيادات التمرد الطوارقي وعناصره في تسهيل التحالف، إذ أصبحت جماعة أنصار الدين" الطوارقية السلفية الجهادية إحدى أبرز الحركات المؤثرة في مناطق الطوارق.

ثانيًا: إن جميع اتفاقات السلام التي عُقدت بين الحكومة المركزية والحركات الطوارقية إلى ما قبل هذا التمرد، كانت برعاية دولٍ مجاورة وعلى رأسها الجزائر، وقد استنفدت إمكانيات استمرارها لأنها لم تكن ضمن إطار عملية سياسية كاملة في مالي، ولم تنعكس إيجابيا على سكان شمال مالي.

ثالثا: جرت حركة التمرد هذه في وقت كانت فيه الحكومات المالية في أضعف حالتها، في يناير 2012 سيطرت الحركة الوطنية للتحرير الأزواد على المدن الواقعة في شمال مالي، ثم عاد الطوارق لتنشيط النزاع الخامد لفترة طويلة على الحكم الذاتي، الانتفاضة بينت ضعف الجيش المالي الذي أخفق في دحر مقاتلي الطوارق، الأمر الذي أغضب الجيش من عدم كفاية التمويل والتجهيز، مما جعل الجيش المالي ينظم انقلاب في مارس أسفر على إسقاط الحكومة في باماكو. وأصبحت السمة الرئيسة للوضع في العاصمة المالية هي صراع على السلطة في ظل توازن قوى هش بين النخب السياسية المدنية والانقلابيين العسكريين الذين أمسكوا بزمام السلطة. فبمجرد الإطاحة بنظام "أمادو توماني توري" استفادت الجماعات الانفصالية من الوضع الداخلي ومن الوضع الإقليمي بعد إطاحة بنظام معمر القذافي بعودة بقايا اللفيف التارقي، مدججين بالأسلحة ذات نوعية ثقيلة يفتقدها الجيش النظامي في مالي، الذي عجز عن مراقبة وبسط قوته، وشرعيته في المثلث الإستراتيجي في الشمال الذي يغطي مساحة تعادل مساحة فرنسا وبلجيكا مجتمعين معا الجدير بالذكر أنّ الأزمة الحالية في شمال مالي تجد جذورها علاوة على العامل الداخلي، في عوامل

---

[1] - غضبان مبروك: **((التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي ومدى شرعيته))**، دفاتر السياسة والقانون العدد 11، جامعة باتنة، الجزائر جوان 2014, ص 156 .

إقليمية مرتبطة بالوضع السياسي في دول المغرب العربي. إذ إن هذه المجموعات الإسلامية المتطرفة الناشطة في منطقة الساحل، زاد نشاطها نتيجة تداعيات التدخل الخارجي أثناء الثورة الليبيّة، وانتشار السلاح في المنطقة الذي سمح بحسم المعارك لصالح المتمرّدين والجماعات الإسلامية المتطرفة في شمال مالي في بداية عام2012.

ثانيا: أبعاد الوجود الفرنسي في مالي. [2]

أ-السياسة الثقافية:

تعتمد فرنسا في علاقاتها الثقافية بالدول الأفريقية على عدة عناصر أهمها اللغة المشتركة، والمؤسسات التعليمية الفرنسية والمراكز الثقافية في إفريقيا، بالإضافة إلى القمم الفرانكوفونية التي تنعقد كل عامين في باريس أو في إحدى العواصم الأفريقية. وستتم الإشارة إليها كالتالي:[3]

1 - الفرانكفونية: حكمت فرنسا قبضتها في هذا المجال من خلال إنشاء المنظمة الفرانكوفونية التي أُعلن عنها رسميا في 1970 بمفهومها الجديد بإسم وكالة التعاون الثقافي والفني للتبادل الثقافي مع الحكومات"، وأعتبر تاريخ تأسيسها الموافق 20 مارس بمثابة اليوم العالمي للفرنكوفونية. وسعت فرنسا من وراء تأسيسها للمنظمة الفرانكفونية لتوثيق الروابط الثقافية والدبلوماسية والاقتصادية وغيرها بين أعضائها، واعتبار أن اللغة الفرنسية هي لغة عالمية بإمكانها التصدي للمد المعاكس المتمثل في الأنجلوفونية.

2 - اللغة الفرنسية: استمرت فرنسا في علاقاتها بمستعمراتها من خلال غرسها للقيم والثقافة واللغة الفرنسية، أين أصبحت اللغة الرسمية في بعض الدول الأكثر استعمالا في دول أخرى فلم تسمح لهم بتعلم لغتهم المحلية سواء العربية أو لغات أخرى، وحتى أماكن التعليم والتدريس الخاصة بلغاتهم المحلية لا توجد، بل عملت على تعليم ونشر اللغة الفرنسية فقط دون منازع.

3 – المراكز: الثقافية الفرنسية: عملت فرنسا على إنشاء المراكز الثقافية والمدارس والجامعات في الدول الأفريقية، تعمل أيضا على ترجمة بعض الأعمال الأدبية المختارة من اللغات المحلية إلى اللغة الفرنسية، هذا بالإضافة لاستخدام الطلاب الأفارقة في الدراسة وإقامة محطات البث الإذاعي.

السياسة العسكرية الفرنسية:

تتبنى فرنسا سياسة عسكرية في القارة الافريقية كالتالي:[4]

1 - القواعد العسكرية: بلغ عدد القواعد العسكرية الفرنسية بأفريقيا سنة 1960 نحو 100 قاعدة، اختزلت إلى5 قواعد عسكرية توزعت على دول إفريقية عديدة. وأبرز القواعد الفرنسية (قاعدة في جيبوتي، قاعدة داكار في السنغال، قاعدة ليبرفيل في الغابون، قاعدة نجامينا في تشاد قاعدة يوريون في ساحل العاج.

---

[2] - المولود عمورة: **((التدخل الفرنسي في الساحل الافريقي دراسة في الابعاد والإستراتيجيات))**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12 , العدد 02. 2021 جامعة الجزائر ((3)) 851 .

[3] - شماسة خير الدين، **((التدخل العسكري الفرنسي بمالي بين خصوصية الازمة المالية والمصالح الإستراتجية والشرعية القانونية))**، جامعة الجزائر ((3)) كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة الجزائر ص 51 ص 61

[4] - عادل رقاع: **((من الساحل الافريقي بين المنظور الأمني الفرنسي والاستراتيجية الامنية الفرنسية))** مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12 , العدد 02,. 2021. 840

2 - إتفاقية الدفاع العسكري المشترك: عبارة عن اتفاقيات ثنائية تشمل العديد من مجالات المساعدات العسكرية والفنية المساعدات المباشرة لجيوش وأجهزة الشرطة، المنح الدراسية العسكرية، برامج التدريب للضباط الأفارقة من خلال إنشاء فرنسا أكاديميات عسكرية بحجة تكوينهم للقيام بعمليات حفظ السلام بالقارة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من الاتفاقيات يجمع فرنسا ب 21 دولة أفريقية، معظمها مُنتمية للمنظمة الفرانكوفونية من بينهم دولة مالي ترتبط معها بمواثيق ومعاهدات دفاع مشتركة تُحتِم عليها مساعدة السلطات المالية في حالة نشوب صراعات تهدد كيان الدولة المالية.

ب -السياسة الإقتصادية:

عملت فرنسا على ربط مستعمراتها السابقة بما فيهم دولة مالي مع الإبقاء على نظام "منطقة الفرنك الفرنسي وكان ذلك يقتضي مساعدة الأنظمة القائمة وحمايته. حتى ولو كانت استبدادية، من أجل ضمان ولائها لفرنسا في مواجهة المنافسة الأميركية واليابانية والألمانية، وأخيرا الصينية تلك التي حصلت خلال حكم الرئيس السابق أمادو توماني توري في عام 2010 على حق التنقيب عن اليورانيوم في شمال مالي إضافة لذلك، فقد اعتمدت فرنسا على التجارة البينية مع الدول الأفريقية، إذ تعتبر فرنسا المستورد الأول للمواد الخام من غالبية دول غرب أفريقيا بشكل عام ودولة مالي على الأخص، كما تعد الم صدر الأول للسلع المصنعة لبعض هذه الدول. والجدير بالذكر أن بعض الإحصاءات ومنها موقع وزارة الشئون الخارجية الفرنسية يشير إلى أن دولة مالي هي المستورد رقم 87 لفرنسا والمصدر رقم 165 لفرنسا ومعظم صادراتها من الذهب والقطن وتبلغ 10 ملايين يورو سنويًا، مما يعادل 0.002 % من الواردات الفرنسية، كما تسيطر المؤسسات والشركات الفرنسية في مالي على 65 % من قطاع الخدمات و20 % في التجارة و15 % في قطاع الصناعة. أما عدد المستثمرين الفرنسيين في مالي فيبلغ حوالي 5 آلاف مستثمر، وفي المقابل أن الجالية المالية في فرنسا التي تعد نحو 80 ألف شخص.

ملامح الاستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي.

ترتكز الاستراتيجية الفرنسية في أفريقيا على تنفيذ العناصر التالية:[5]

أولا: الوصول إلى الموارد الطبيعية الاستراتيجية وضمان سير العلاقات وبقاء مركزها متميزا فيها وبالفعل مازالت فرنسا، في بعض الدول الفرنكوفونية، المستورد الأول للمواد الخام والمصدر الأول للسلع المصنعة.

ثانيا: السيطرة على المواقع الاستراتيجية العسكرية في بعض الدول الأفريقية. حيث ترتكز فرنسا في هذه الاستراتيجية على القوة الخارجية التي تتشكل أساسا من وحدات خفيفة محمولة، متكونة من مجموعات القوات الخاصة، ذات التدريب العالي، على قوة جوية ضاربة تتميز بسرعة التنفيذ وكذا منظومة استخباراتية تأتي كدعم للتواجد العسكري في خضم هشاشة الأوضاع الأمنية والتقلبات السياسية. وتساعد» قواعد التواجد «العسكرية الفرنس ي الدائمة في كل من جيبوتي، الساحل العاج، الغابون والسينغال على تسهيل حركة وانتشار القوات خلال العمليات المحددة لها.

ثالثا: مواجهة كثرة المنافسين اقتصاديا واستراتيجيا مثل الصين، روسيا. فالولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول أن ترمي بثقلها في القارة منذ مطلع التسعينيات. ريكامب ، اضحت الصين بسياساتها البراغماتية تجاه أفريقيا أحد الفاعلين الرئيسيين في السياسة الأفريقية خلال الـــ 20سنة الماضية وقد تنامت الدعوات داخل كثير من الدول الأفريقية بضرورة "التوجه شرقا" أي نحو القوى الناشئة الصاعدة الجديدة في آسيا

---

[5] - عبير شليغم ((التدخل **الفرنسي في مالي البعد النيوكونيالي تجاه أفريقيا**)) المركز العربي للأبحاث والدراسات, 2015 ص 215.

مثل الصين والهند وماليزيا والتي لا تمتلك تاريخا استعماريا في أفريقيا، بالرغم من أن العلاقات بين الصين ودول أفريقيا تعود إلى نصف قرن ومن أجل الحفاظ على مكانتها القارية راجعت فرنسا سياستها العسكرية في أفريقيا منذ التسعينيات وقد يكون ذلك راجعا إلى إخفاقاتها المتتالية في رواندا والكونغو برازافيل والكونغو الديمقراطية، كما أن الظروف الدولية والأفريقية لم تعد مهيأة للتدخل الأجنبي العسكري المباشر، ومن ثم وضعت فرنسا سنةَ 1997برنامجا أسمته ريكامب ، والفكرة الرئيسية لهذا البرنامج هي أن تساعد فرنسا الدول الأفريقية، من خلال دعم مؤسسات تلك الدول، هادفة بذلك إلى صناعة الأمن في القارة عن طريق حفظ السلام تحت غطاء منظمة الوحدة الأفريقية، ولكن ما تزال هذه المجهودات محدودة القدر في بداية طرح هذا البرنامج، تحفظت عليه بعض الدول الأفريقية وكانت في مقدمتها دولة جنوب أفريقيا، وذلك خوفا من أن يكون هذا البرنامج شكلا جديدا من أشكال السيطرة الفرنسية على القارة، ولكن يبدو أن هذا التخوف قد تلاشى. وكان برنامج ريكامب قد نظم مناورات عسكرية في جيديماكا بالسنيغال عام 1998 للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفي الغابون عام 2000للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا جدير بالذكر أن برنامج ريكامب يتصدى للبرنامج الأمريكي أكري وذلك في إطار المحاولات الفرنسية لمواجهة المنافسة الأمريكية في القارة ويتميز بأن الأول متعدد الأطراف ومفتوح لكل الدول الأفريقية، بينما الثاني انتقائي وثنائي أي أنه يركز على بعض الدول الأفريقية المحورية في القارة.

المصالح الاستراتيجية الفرنسية بمالي.

إن المصالح الاستراتيجية الفرنسية بإفريقيا قديمة، فهي لا تقتضيها ظروف طارئة أو مؤقته، بل تندرج ضمن استراتيجية عبر عنها فرنسوا ميتران tعندما كان وزيرا لما وراء البحار بقوله: "بدون إفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين وبالفعل، فقد صدق الأستاذ بيير بيار نيس في وصفه للنفوذ الفرنسي في إفريقيا ومكاسبه بقوله: "لقد احتفظت فرنسا إلى يومنا هذا بتبعية معظم مستعمراتها لها، وقد استطاعت بذلك أن تستمر في التمتع بثقل متزايد في شؤون العالم، أكثر بكثير مما كانت ستحظى به، لو أنها رضيت في 1960م بالانطواء على نفسها وعلى هذا الأساس، أبرمت فرنسا عشية استقلال مستعمراتها السابقة عديدا من اتفاقيات الدفاع، والتي احتوى الكثير منها على شروط سرية، وبمقتضاها أقامت قواعد عسكرية في السنغال، وكوت ديفوار والغابون، والتشاد، وجمهورية إفريقيا الوسطى، لكن أهم قاعدة على الإطلاق هي قاعدة جيبوتي، لأنها تمثل همزة الوصل بين إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط، وهي تحوي 3500 جندي، وتستطيع حسب التصريحات الفرنسية استقبال 400قطعة بحرية ولقد استطاعت فرنسا في السنوات الأخيرة أن تبرم اتفاقيات تعاون عسكري جديدة، مع كل من الكاميرون) 21 مارس 2009م(و الغابون) 21فبراير2010م (، وجمهورية إفريقيا الوسطى) 8أبريل 2012م(، والتوغو)13مارس 2009م(، وجزر القمر) 27سبتمبر 2010م(، وجيبوتي) 21ديسمبر 2011م وكوت ديفوار26يناير 2012م(، والسنغال) 18 ابريل 2012م(ومالي) 18 يوليو 2014م(ولقد أكدت هذه الاتفاقيات المتعلقة بمالي، وبالخصوص القانون الذي تم التصويت عليه من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية في 22أبريل 2013م، والذي بمقتضاه تم التأكيد على أن قوة دعم قوامها 1000جندي فرنسي ستبقى في مالي بصورة دائمة وضمن منطق التمسك بإفريقيا مجد فرنسا و تأتي الصحراء الجزائرية بشساعتها، وبخيراتها الباطنية وباتصالها بصحاري مستعمرات فرنسية سابقة أخرى، وفي مقدمتها مالي التي تقدر حدودها مع الجزائر بـ 1200كلم، لإحياء حلم سيطرة فرنسي قديم، ولكن بوسائل أخرى. والجدير بالذكر، أن مشروع التنظيم المشترك للمناطق الصحراوية قد كان وسيلة لجلب الاستثمارات الأجنبية للمنطقة، ولعزل التدخل العسكري الفرنسي بمالي بين خصوصية الأزمة المالية، والمصالح الاستراتيجية والشرعية القانونية الصحراء الجزائرية إداريا واقتصاديا عن الجزائر، وضمها إلى الصحراء المجاورة لمستعمراتها

من بلدان الساحل الإفريقي. ومع اكتشاف البترول واليورانيوم بمالي، ازدادت قيمة هذه الدولة، بالنسبة الى فرنسا والتي كانت تحصل على نصف حاجتها من اليورانيوم من دولة واحدة وهي النيجر[6]

مواجهة المنافسة الأمريكية بمالي.

إن محافظة فرنسا على نفوذها بإفريقيا عموما وبمالي على وجه الخصوص، لا يقتضي زيادة ثقلها الاقتصادي والعسكري فقط، بل أيضا التصدي لأي نفوذ أجنبي آخر، قد يقتلع جذور نفوذها، خاصة وأن التنافس لا يتعلق فقط بدولة كبريطانيا ذات نفوذ قديم بمستعمراتها الإفريقية السابقة، وإنما بقادمين جدد على غرار الصين، وروسيا، والولايات المتحدة، والتي أصبحت ذات تأثير في المنطقة أكثر من غيرها نظرا لإمكاناتها الضخمة والتي تجعل منافستها أخطر، على مصالح فرنسا من غيرها , لقد قامت وزارة الدفاع الأمريكية منذ 1996م بإطلاق مبادرة رد الفعل على أزمات إفريقيا و التي تتضمن التنسيق بين الوسائل العسكرية، ولا سيما اللجوء إلى القوات الخاصة، وعلى خلاف بقية دول الساحل الإفريقي، فإن آكري حاضرة تحديدا في مالي أما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001م، فإن أهم درس استنتجته الولايات المتحدة وسجلته في النظرية الجديدة "للأمن القومي" هو عدم ترك أي فضاء بدون رقابة. وعليه، أعدت وزارة الدفاع في إطار حربها الشاملة على الإرهاب مخطط مبادرة الساحل الهادف بزعمها إلى حماية الحدود، من تجارة المخدرات و الأسلحة والإرهابيين الدوليين، مما اقتضى تدريب عسكريين من مالي، والنيجر، وموريتانيا والتشاد وهي جميعها مستعمرات فرنسية سابقة على مكافحة الإرهاب و تنسيق العمليات الجهوية بواسطة التكنولوجيا الأمريكية؛ كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن 475ألف دولار أمريكي منحت من ميزانية مبادرة مخطط الساحل لمالي، وذلك من أجل تأهيل مدرج مطار قاعدة سينو بالعاصمة المالية باماكو كما أنشأت الولايات المتحدة مشروع الرد على الإرهاب العابر للصحراء والذي تدخل ضمن عضويته كافة دول المغرب العربي ومالي وهي جميعها أيضا مستعمرات فرنسية سابقة باستثناء ليبيا وبنهاية مدة هذه الآلية، عوضت بأفريكوم أما الجنود الأفارقة الذين يدربهم بعض العسكريين الأمريكيين من قاعدة أمريكية بشتوتغارت الألمانية على الحرب الشاملة فقد اقتضت مهمتهم الإقامة بغاو وتومبوكتو الماليتين وآتار الموريتانية .[7]

الأسباب المعلنة والخفية لتدخل الفرنسي في مالي.

إن التدخل العسكري الفرنسي في مالي ليس أول تدخل لها في إفريقيا؛ فمنذ عام 1960، تدخلت فرنسا أكثر من أربعين مرة في نزاعاتٍ إفريقية وأزماتٍ داخلية في بلدان كانت مستعمرات سابقة لها. وتشير مراجعة سريعة لمسوغات التدخلات العسكرية الفرنسية إلى أنه لا يمكن إجمال هذه المسوغات ضمن إطار واحد؛ إذ كانت تتدخل أحيانًا لصالح أنظمة سلطوية أو دكتاتورية، وأحيانًا أخرى دعماً لتحولات ديمقراطية، ومرات لمساندة طرف سياسي على حساب آخر.

بيد أن **مصالح فرنسا** كانت دائمًا هي الدافع الثابت وراء تدخلاتها العسكرية في إفريقيا، رغم تغيّر المسوغات المعلنة. فقد خاضت حربًا في تشاد، واشتركت في الحرب مع ليبيا، وساندت الأنظمة في جيبوتي وجمهورية

---

[6] - على مدوني: **((التدخل العسكري الفرنسي في مالي الاسباب والانعكاسات))** جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر. المجلد 08 , العدد 103 , 2020 , ص 131.

[7] - كفتي على: **((التدخلات العسكرية الفرنسية في افريقيا من 2011 الى 2016))**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر , 2017 , من 1739

إفريقيا الوسطى في مواجهة المتمردين، ومنعت انقلابًا في جزر القمر، وتدخلت في كوت ديفوار لتمكين الرئيس المنتخب حسن وتارا من تسلّم السلطة.

أما في مالي، فيُعزى التدخل العسكري الفرنسي إلى عدة أسباب، تنوّعت بين أسباب معلنة صرّحت بها الحكومة الفرنسية رسميًا من خلال وزرائها وممثليها السياسيين، وأخرى خفية لم تُعلن رسميًا، لكنها كانت دافعًا بارزًا وراء هذا التدخل الأخير.

الأسباب المعلنة للتدخل الفرنسي في مالي

عندما بدأ التدخل الفرنسي في مالي، أعلن وزير الخارجية الفرنسي "لوران فابيوس" أن هذا التدخل يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة:

أولها، وقف زحف المجموعات الإرهابية نحو الجنوب.

وثانيها، الحفاظ على وجود حكومة مالي واستعادة وحدة أراضيها وسيادتها الكاملة.

وثالثها، التحضير لنشر قوة التدخل الإفريقية المرخَّص لها بموجب قرار مجلس الأمن.

لكن توغّل الإسلاميين في مدينة موبتي دقّ ناقوس الخطر في الدوائر الحكومية بكلٍّ من باماكو وباريس، ورأت فرنسا في تقدم الإسلاميين نحو مدينة كونا تهديدًا حقيقيًا. وتفاقمت المخاوف من أن الجيش المالي سينهار ببساطة أمام هجمات المقاتلين الإسلاميين المتزايدة، خاصة بعد الهجوم المشترك الذي شنّه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعة أنصار الدين، وجماعة التوحيد والجهاد على بلدة كونا في 10 يناير 2013.

ويُضاف إلى هذا المشهد وجود نحو 6000 مواطن فرنسي يعيشون في مالي، ناهيك عن أن تنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به، العاملة في منطقة الصحراء والساحل، يعتبرون الفرنسيين – إلى جانب الغربيين الآخرين – هدفًا أوليًا لعمليات الاختطاف.

وقد شهدت فرنسا العديد من حوادث اختطاف رعاياها في دول إفريقية عدة، لعل أولها كان في موريتانيا سنة 2008، عندما تم اختطاف خمسة مواطنين فرنسيين. تبع ذلك اختطاف المواطن "بيار كامات" في 26 نوفمبر 2009 من مالي، وقد أُفرج عنه في عام 2010 مقابل دفع فدية وإطلاق سراح أربعة من الإرهابيين المعتقلين لدى السلطات المالية، إضافة إلى إرهابيين جزائريين كانوا مطلوبين لدى الأمن الجزائري، مما تسبب في توتر العلاقات بين الجزائر ومالي.

وتواصلت عمليات الاختطاف؛ إذ اُختُطِف المواطن الفرنسي والمهندس "ميشال جيرمانو"، الذي كان يعمل في المجال الإنساني شمال النيجر، في 22 يوليو 2010. وقد سعت فرنسا بالتعاون مع موريتانيا لإنقاذه، بعد أن طلبت القاعدة 8 ملايين يورو مقابل إطلاق سراحه، إلا أنه أُعدم في 27 يوليو 2010.

وعقب إعدام الرهينة، شهدت فرنسا عمليات اختطاف أخرى؛ ففي سبتمبر 2010، تم اختطاف سبعة أشخاص يعملون في النيجر، بينهم خمسة فرنسيين، وشخص من توغو، وآخر من مدغشقر. وكانوا جميعًا يعملون في مدينة أرليت شمال النيجر في موقع لاستخراج اليورانيوم تابع لشركة "أريفا" الفرنسية، إحدى أكبر الشركات العاملة في هذا المجال. وقد أعلن تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، الذي ينشط في هذه المنطقة ويتخذ من صحراء مالي ملاذًا له، مسؤوليته عن العملية.

ثم جاء اختطاف المواطن الفرنسي "سيرج لازارفيتش" إلى جانب فرنسي آخر يُدعى "فيليب فيردون" في 24 نوفمبر 2011 من فندق في هومبوري، شمال شرقي مالي. وقد تم اغتيال فيردون برصاصة في الرأس، وهددت القاعدة بإعدام رهينة فرنسي ما لم تُفرج السلطات المالية عن أربعة من عناصرها في 19 مارس 2013.

وفضلًا عن كل ما سبق، يجدر التنويه بأن الحكومة الفرنسية استغلت حادثة احتجاز الرهائن في عين أمناس بالجزائر لإضفاء شرعية دولية على تدخلها، معتبرة أن التهديد الإرهابي لا يستهدف فرنسا وحدها، بل

المجتمع الدولي بأكمله، نظرًا لانتماء الرهائن إلى جنسيات متعددة. وقد سهّل هذا الموقف من مهمة باريس في تبرير تدخلها وتعميم صورة التهديد الإرهابي. [8]

الأسباب غير المعلنة للتدخل الفرنسي في مالي.

يظهر البُعد الاستراتيجي بوضوح في التدخل الفرنسي في مالي، لا سيّما مع بروز لاعبين جدد في القارة الإفريقية مثل: الولايات المتحدة، والصين، والهند، والبرازيل، وسعيهم إلى توسيع نفوذهم في إفريقيا على حساب القوى الاستعمارية التقليدية المتمثلة في فرنسا، والولايات المتحدة، وبريطانيا. ويُعدّ هذا التنافس دافعًا رئيسًا لهذه القوى الثلاث لبذل مزيد من الجهود من أجل استعادة مكانتها القديمة في إفريقيا.

والجدير بالذكر أن شركة إيطالية اكتشفت في عام 2010 وجود احتياطيات من **البترول، واليورانيوم، والفوسفات** في شمال مالي، وهو ما يفسّر مساعي فرنسا لإيجاد موطئ قدم لها في منطقة الساحل الإفريقي، التي تحتوي على احتياطيات نفطية ضخمة قد تمثل بديلاً استراتيجيًا في حال أقدمت إيران على إغلاق مضيق هرمز، الذي تمرّ عبره نسبة كبيرة من نفط الخليج العربي إلى العالم.

وإلى جانب الأهمية الاقتصادية، فإن **منطقة الساحل الإفريقي** تمثّل منطقة عبور استراتيجية لمشروع **أنبوب الغاز العابر للصحراء**، الذي يربط نيجيريا والنيجر والجزائر، ويمتد على مسافة 4128 كم، بطاقة سنوية تُقدّر بنحو 30 مليار متر مكعب. ينطلق المشروع من مدينة واري في نيجيريا وصولًا إلى حقل حاسي الرمل بالجزائر، مرورًا بالنيجر. ويُتيح هذا المشروع لأوروبا تزويدًا مباشرًا بالغاز الطبيعي، وقد بدأ تنفيذه بعد الاتفاق بين الدول الثلاث في 3 يوليو 2009.

من جهة أخرى، تُعدّ النيجر الجارة الجنوبية لمالي من أهم الدول المنتجة لليورانيوم، حيث تحتل المرتبة الثالثة عالميًا بعد كندا وأستراليا، بنسبة 8.7% من الإنتاج العالمي، وتغطي نحو 12% من احتياجات الاتحاد الأوروبي من هذه المادة. وتُعتمد فرنسا بشكل كبير على الطاقة النووية لتوليد الكهرباء، إذ تُشكّل نحو 75% من حاجتها للطاقة، وتلعب شركة **"أريفا" الفرنسية** دورًا محوريًا في استخراج اليورانيوم، خاصة في مناطق **أرليت، إيموارين، وأزواك** الواقعة في النيجر، وهي مناطق قريبة من **أزواد** شمال مالي.

علاوةً على ذلك، فإن مالي تحاذي عددًا من دول الساحل الغنية بالموارد الطبيعية، منها **موريتانيا** التي تمتلك احتياطيات نفطية كبيرة، وتسيطر شركة **"توتال" الفرنسية** على النصيب الأكبر من استغلالها. كما تملك موريتانيا مخزونًا هامًا من **الحديد**، وهو عنصر أساسي لصناعة الصلب في أوروبا.

ولا يمكن إغفال الأهمية الجيو-طاقوية للجنوب الجزائري، إذ يحتوي على احتياطيات ضخمة من النفط والغاز، حيث يُقدَّر احتياطي البترول بنحو **1.2مليار طن**، واحتياطي الغاز الطبيعي بنحو **3800مليار متر مكعب**.[9]

مبررات التدخل العسكري الفرنسي في مالي.

أسباب التدخل

في الثالث من يناير 2013 أعلنت حركة" أنصار الدين وحلفاؤها تراجعهم عن قرار سابق كانوا اتخذوه بوقف الأعمال القتالية في مالي لإعطاء فرصة للمفاوضات مع الحكومة المالية. وفي الثامن من الشهر نفسه

[8] مزاره زهير : **((السياسة الامنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الافريقي بين القطيعة والاستمرارية))**، جامعة حسيبة بوعلي، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية، العدد 18 , جوان 2017 , الشلف ' الجزائر، ص 261

[9] المرجع نفسه، ص 163

بدأ مسلحوهم في الزحف جنوبا باتجاه العاصمة وهو ما أدى إلى نشوب مواجهات مع القوات الحكومية التي لم تستطع صد الهجوم فطلبت العون من فرنسا والدول الأفريقية المجاورة. قرر على إثرها الرئيس هولاند المشاركة في الدفاع عن الحكومة الشرعية بالبلاد وأمر بإرسال مئات الجنود الفرنسيين إلى مالي وأصدر توجيهات إلى سلاح الجو بتوجيه ضربات للمسلحين الزاحفين باتجاه الجنوب وإعلان الحرب ضدهم.

ولقد حضرت فرنسا لهذه الحرب منذ مدة طويلة وأقنعت مجلس الأمن في شهر أكتوبر 2012 بتبني الخيار العسكري بإصدار القرار 2085 ودفعت دول "الإيكواس" للمشاركة والمساندة في العمل العسكري، لدعم قوات الدفاع والأمن المالية لإستعادة السلامة الإقليمية كما رحب بدعم المجتمع الدولي وشجعه على تقديم دعم واسع من طريق إتخاذ الإجراءات المنسقة لتلبية الاحتياجات الفورية وطويلة الأجل، وحث الدول والمنظمات الدولية والإقليمية إلى المشاركة والتعاون بفاعلية لمواجهة الخطر الإرهابي.

وسرعة القرار الفرنسي جاء نتيجة المعطيات الجديدة التي حاولت الجماعات المسلحة فرضها على الأرض بالزحف جنوبا باتجاه العاصمة "باماكو"، وهو ما يعني رغبة في السيطرة بشكل كامل على كل أراضي دولة مالي، الأمر الذي يعطي قوة للتنظيمات المسلحة التي تنشط في منطقة الساحل والصحراء، بما يهدد المصالح الفرنسية في تلك المنطقة الحيوية فوجدت الحكومة الفرنسية نفسها في مواجهة أمام الرأي العام فسارعت إلى تقديم الحجج والأسباب لتبرير عملها فجاءت التبريرات أقل وضوحا وإقناعا ويغلب عليها الطابع العسكري، وتمثل في ثلاث حجج وهي. [10]

1-الدفاع الشرعي الجماعي بموجب المادة 51 من الميثاق (التدخل من قبل الأمم المتحدة وترخيص لدول أخرى بذلك.

2-موافقة الحكومة الشرعية المالية على التدخل العسكري.

3-الترخيص من قبل مجلس الأمن. في القرار 2085 وما سبقه من قرارات.

وعلى الرغم من أن قرار مجلس الأمن لم ينص على مشاركة القوات البرية للاتحاد الأوروبي مباشرة في العمليات، إذ على الجيوش الأوروبية تأمين الدعم اللوجيستي لجيش مالي والحلفاء الأفارقة وتدريب قوات الأمن الحكومية والتنسيق الوثيق مع البعثة المتكاملة في مجال إصلاح القطاع الأمني، فإن فرنسا لم تنتظر طويلا بعد نجاح العناصر الإسلامية المسلحة في السيطرة الكاملة على بلدة "كونا" وسط البلاد، بعد معارك مع القوات النظامية، استُخدمت فيها الأسلحة الثقيلة، لتتخذ قرارا سريعا بالتدخل العسكري في المنطقة.

وحسب الرئيس الفرنسي" فرانسوا هولاند" أن مهمة فرنسا تتكون من تحضير نشر قوة التدخل الأفريقية لمساعدة مالي على إعادة الوحدة الإقليمية تطابقا مع قرارات مجلس الأمن أما وزير الخارجية الفرنسي فأعلن من جانبه أن المبررات القانونية للتدخل تتمثل في الاتي.

أولا: دعوة وطلب الحكومة المالية الشرعية، وهنا يكون أمام حالة الدفاع الشرعي.

ثانيا: كل قرارات الأمم المتحدة التي لا تسمح فقط بالتدخل، بل تطلب من هذه الدول فعل ذلك لدعم القتال ضد الإرهابيين بخصوص هذا الأمر بالإضافة إلى ذلك، شهدت فرنسا العديد من الاختطاف لرعاياها في شتى الدول الأفريقية لعل أولها كان في موريتانيا سنة 2008 باختطاف خمسة رعايا فرنسيين، يليها بعد ذلك اختطاف الرعية بيار كامات الذي اختطف في 26 نوفمبر 2009 من مالي، وتم الإفراج عنه سنة 2010, وذلك بدفع فدية وإطلاق سراح أربعة من الإرهابيين كانوا معتقلين لدى السلطات المالية، إضافة الإفراج عن إرهابيين جزائريين كانوا محل بحث من طرف الأمن الجزائري، وهو ما دفع لتوتر العلاقات بين حكومتي الجزائر ومالي. وتواصلت عمليات الاختطاف للرعايا الفرنسيين، وهذه المرة باختطاف الرعية الفرنسي والمهندس "ميشال جيرمانو الذي كان يعمل في مجال العمل الإنساني شمال النيجر في 22

---

[10] - يحي مشرط: **((الازمة في شمال مالي وتداعياتها على منطقة الساحل الافريقي))**، المجلد 09 , العدد , 02 ,جامعة المنار تونس , 2018 , ص , 335 ,.

يوليو 2010 وقد سعت فرنسا من أجل أنقاد رعيتها بالتنسيق مع موريتانيا في عملية عسكرية بعد أن طلبت القاعدة 8 ملايين يورو مقابل الإفراج عن الرهينة، إلا أنه تم إعدامه في 27 يوليو 2010. وعقب إعدام الرعية الفرنسي شهدت فرنسا عمليات اختطاف أخرى ففي شهر سبتمبر 2010 ، تم اختطاف سبعة أشخاص يعملون في النيجر من بينهم خمسة فرنسيين وشخص من "طوغو" وآخر من "مدغشقر"، الأشخاص السبعة كانوا يعملون في "مدينة أرليت في أكبر الشركات العاملة في هذا شمال النيجر "في موقع لاستخراج اليورانيوم تابع لشركة "أريفا "الفرنسية, فضلا عما سبق، وجب الإشارة أن الحكومة الفرنسية استغلت حادثة إحتجاز الرهائن في (عين أمناس) الجزائر، وذلك لإضفاء الشرعية على تدخلها معتبرة أن التهديد الإرهابي لا يستهدف فرنسا فقط بل باقي الدول كذلك، كون الرهائن ينتمون إلى جنسيات مختلفة هذا ما سهلت من مهمتها في تعميم التهديد الإرهابي.

غير أن ثمة قراءة تعيد الأسباب الحقيقية للتدخل الفرنسي في مالي إلى حماية المصالح الفرنسية في المنطقة، ومحاولة تعزيز الوجود الفرنسي في منطقة تعتبر تقليديا مركز نفوذ لها بفعل سابقة الوجود الاستعماري، خصوصا أنها منطقة يتنبأ الخبراء بأنها قد تحمل في باطن أرضها ثروات نفطية وغازية ومعدنية كبيرة، وعلى قرب من حقول النفط الجزائرية التي تشكل مطمعا كبيرا للفرنسيين وأماكن التنقيب في موريتانيا ذات المؤشرات الإيجابية. كما تعتبر هذه الحرب أول انتكاسة حقيقية لتعهدات الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاند" بانتهاء عصر ما يعرف بسياسية ' افريقيا فرنسا، التي مثلت امتدادا للهيمنة الفرنسية على أفريقيا وهي السياسة التي قال "هولاند"، خلال زيارته للعاصمة السنغالية داكار في أكتوبر 2013، إن عصرها انتهي، مؤكدا أن العلاقة الفرنسية – الأفريقية باتت تقوم على الشراكة واستقلال كل طرف عن الآخر، ولكن مع عودة هولاند وإرساله قوات إلى مالي لشن حرب فيها فيما يعتبر هذا تجسيدا حيا لسياسة ' افريقيا - فرنسا ‘ذات البعد الاستعماري. ولم يكن تدخل فرنسا العسكري في مالي مفاجئا، إذ إنها كانت أكثر اللاعبين الدوليين والإقليميين انغماسا في الأزمة المالية منذ اندلاعها في عام 2012. وكانت صاحبة الدور الرئيس في نقل أزمة مالي لتناقَش دوليا، وفي استصدار ثلاث قرارات من مجلس الأمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وكان الجهد السياسي الفرنسي العامل المحرك لقيام المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "إكواس" بإرسال قوات إلى مالي في مهمة الحفاظ على وحدة التراب المالي. اعتمدت إستراتيجية فرنسا في التعاطي مع الأزمة في مالي أساسا على تدويل الأزمة، وحشد الدعم الإقليمي والدولي لمساندة الحكومة المركزية في مالي، إضافة إلى اعتمادها على الجهد العسكري لبلدان غرب أفريقيا مع دعمها لوجستيا، وماليا، واستشاريا. وعلى الرغم من تعدد الأهداف وتداخل المصالح الإقليمية بين بلدان غرب أفريقيا ومالي، فإن أحد العوامل المحفزة لتدخل قوات مجموعة دول غرب أفريقيا كان لتحقيق الرؤية والأهداف الفرنسية إزاء الأزمة. بل يمكن القول إن فرنسا كانت لتكتفي بالتدخل الأفريقي العسكري لو أنه كان قادرا على حسم المعركة، أي أنها كانت ستكون راضية بأن تخوض قوات أخرى معركة بالوكالة عنها فتحقق أهدافها ورؤيتها من الأزمة المالية من دون أن تتورط قواتها في القتال بصورة مباشرة.

جاء التدخل العسكري المباشر بعد إعلان حالة الطوارئ في مالي، وبناءا على طلب رسمي من الحكومة المالية الأمر الذي ساهم في أن تبرر فرنسا تدخلها بأنه يقع ضمن إطار مساندة دولة صديقة وليس انتقاصا من سيادتها، واستهدف طرد المجموعات الإسلامية المتطرفة، أي أن حرب فرنسا أصبحت تقع ضمن "الحرب على الإرهاب" التي أصبحت تعبيرا غير محدد لكنه مبرر على الصعيد الدولي في ظل استهداف حركات في بلدان عدة وبغض النظر عما تعنيه من اختراق لسيادة تلك البلدان. وعرف التدخل العسكري الفرنسي في مالي ثلاث مراحل مختلفة، بداية من يناير 2013 إلى غاية انسحابها جزئيا من مالي وهي على النحو التالي: [11]

[11] - سمير قلاع الضروس: **التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الافريقي**، مجلة قراءات افريقية العدد 24 يونيو 2015، القاهرة، مصر، ص 27 .

أولا: تعمل الخطة في المرحلة الأولى على توطيد سيطرة القوات الحكومية على جنوب مالي من خلال الدعم اللوجستي الاستخباراتي والتدريب والتنظيم والتسليح هدفت الى وقف انتشار الجماعات الإرهابية إلى الجنوب.

ثانيا. بدأت القوات الفرنسية التي تقود العمليات العسكرية في إقليم أزواد بشمال مالي، المرحلة الثانية من العملية العسكرية، بعد استعادة المدن الرئيسية في الإقليم والسيطرة على محاور الطرق الكبرى، وعملت القوات الفرنسية في هذه المرحلة على الإطاحة بمجموعة من أخطر قادة التنظيمات المسلحة وتدمير مخازن السلاح لدى هذه المنظمات في عمليات نوعية وتلى ذلك نشر ثلاث إلى أربع كتائب عسكرية مالية، تعتمد عليها القوات الأوروبية والأفريقية، بعد الاستيلاء على المدن الرئيسية في شمال مالي– غاو وتومبوكتو- ، حيث قصف الطيران الفرنسي مواقع للجماعات .الإرهابية المسلحة في "كيدال" وضواحيها في أقصى شمال شرق مالي.

ثالثا: تأمين العاصمة باماكو لضمان الاستقرار للمدينة واستدامة مؤسساتها، وتعزيزها بقوات فرنسية إضافية مرابطة في الدول الإفريقية المجاورة، خاصة من ساحل العاج وتشاد، بغرض توفير الحماية للمواطنين الفرنسيين والأوربيين والمصالح الفرنسية. وفي الأخير العمل على توطيد الاستقرار في شمال البلاد، وتشمل الخطة قصف مواقع الجماعات الأصولية، وطبيعة تدخل القوات الخاصة، فيما ستوفر الولايات المتحدة الدعم الاستخباراتي، ومن الممكن أن تقوم القوات الفرنسية بتوفير الغطاء الجوي للعمليات العسكرية.

أهداف التدخل العسكري الفرنسي في مالي.

تمثل مصالح فرنسا الإقتصادية في منطقة الغرب الأفريقي عاملا تفسيريا آخر لإستراتيجيتها في هذا الإقليم وكذلك في تعاملها الأخير مع أزمة مالي. وعلى الرغم من محدودية مصالحها الإقتصادية المباشرة في مالي بحكم محدودية استثماراتها فيها مقارنةً مع بلدان أخرى، إلا أن مالي قطعة مهمة في إطار إقليم تنشط فيه فرنسا اقتصاديا. وعليه، فإن تهديد استقرارها يهدد مصالح فرنسا الاقتصادية في بلدان مجاورة مثل: النيجر، والسنغال وبوركينا فاسو، وكوت ديفوار. ولمالي أهمية بالغة بالنسبة إلى فرنسا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مناجم اليورانيوم النيْجرية التي توفر احتياجات المحطات الفرنسية النووية التي تقع مباشرةً على حدود النيجر مع مالي.

وجاءت تصريحات بعض المسؤولين الفرنسين أبرزهم وزير الدفاع "جان إيف لودريان" أن هدف القوات المشتركة الفرنسية والمالية هو تحرير شمال مالي من قبضة الإسلاميين والقضاء على جيوب المقاومة. حيث تتمثل الوظيفة الأولى حسب وزير الدفاع وقف زحف الإرهابيين إلى الجنوب والثانية قصف القواعد الخلفية للإرهابيين.

أما الوظيفة الثالثة فهي ضمان أمن العاصمة باماكو وسكانها والمؤسسات الوطنية والأجنبية المتواجدة فيها، في حين تتعلق المهمة الرابعة في إعادة هيكلة الجيش المالي لينظم نفسه من جديد ويكون قادرا على الدفاع عن سيادة بلاده في المستقبل.

وفي هذا الصدد قال "مارك تريفيديش" كبير القضاة الفرنسيين المتخصص في ملف الإرهاب إن ما يحدث في مالي هو أول مظاهر النزعة الجهادية تعرفها منطقة الساحل والصحراء التي تضم عدة دول افريقية. هذه المنطقة الشاسعة قد تتحول إلى بؤرة صراع دولي في إطار ما يسمى "بالحرب على الإرهاب على غرار ما يقع في أفغانستان. فمنطقة شمال مالي ينتشر فيها السلاح والتهريب وتواجد عدد كبير من المقاتلين الأجانب خاصة الجهاديين العرب، بالإضافة إلى ضعف الدولة فيها.

إضافة إلى تصريحات الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاند" بأن فرنسا لن تغرق في "مستنقع" جديد في مالي، بعد أن سحبت قواتها من أفغانستان، نظرا لأنها تحظى بدعم الشعب المالي بالإضافة للاتحاد الأوروبي

والمجتمع الدولي فنجاح القوات الفرنسية والأفريقية في إعادة الاستقرار في مالي يتوقف على عاملين: أولهما مصير التحالف بين هذه المجموعات والحركات الطوارقية المتمردة ,أما ثانيهما فهو إيجاد حل شامل وعادل لمطالب الطوارق، من خلال عملية سياسية شاملة في مالي، تسمح ببناء نظام ديمقراطي يستوعب جميع أطياف المجتمع المالي وخاصة الطوارق الذين يعانون من التهميش والإقصاء. وكما أكدت الحكومة الفرنسية بأن "فرنسا ليس لديها أي مصالح في مالي، بل هي ببساطة تخدم السلام" وحدد أهداف العملية العسكرية هناك بوقف اعتداءات المتمردين، وتأمين العاصمة "باماكو"_ ، والحفاظ على وحدة أراضي تلك البلاد، وتحرير الرهائن المحتجزين فيها، مؤكدًا أن بلاده ستنهي تدخلها في مالي وستسحب قواتها من هناك بمجرد أن يعود الاستقرار والأمان لها ويصبح فيها نظام سياسي راسخ، ولكن واقع الأمر يؤكد وجود مخاوف فرنسية وأوروبية من "إقامة دولة إرهابية على أبواب أو روبا وفرنسا تحكمها مجموعات تستهدفنا علنًا، وعلى رأسها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، بحسب ما صرح وزير الدفاع الفرنسي "جان إيف لو دريان". وبحسب تنظيم" القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" فإن الحرب التي دعت إليها فرنسا، تريد تقسيم مالي بأي ثمن لتستفيد من ثروات هذا الشعب، معتبرا أن التدخل العسكري في مالي" مجرد حرب نصرانية على الإسلام والمسلمين كما يجب أن يفهم التدخل في مالي في سياق سياسة هجومية في أفريقيا تتبعها فرنسا في السنوات الأخيرة في إطار تنافسها مع الدول الكبرى على النفوذ هناك؛ فالنفوذ الفرنسي كان عرضة لخطر الانحسار خلال سنوات 2008 التي انتهجت سياسة تدخّلية أميركية واسعة المدى ومتعددة الأهداف في أفريقيا - إدارة "بوش" 2000 منها السعي لتنويع مصادر الطاقة للاقتصاد الأميركي وحماية خطوط نقل الطاقة التي تمر عبر الممرات البحرية المجاورة لقارة أفريقيا (قناة السويس، خليج عدن، ورأس الرجاء الصالح) ولتعزيز نفوذها السياسي والعسكري وتعددت الوسائل الأميركية لتنفيذ هذه السياسة، فبعضها كان من خلال مساعدات اقتصادية أو تنسيق أمني وبعضها كان من خلال مشاريع إقامة قواعد عسكرية .وقد تعاملت فرنسا مع هذه السياسة الأميركية بمزيج من مواقف دفاعية وتسليم بالأمر الواقع وسياسة الانتظار، ثم عادت لتستغل التغيير الذي جاءت به سياسة إدارة أوباما الأقل توسعية في أفريقيا والأقرب للانكماشية، وتبنت سياسة هجومية ذات طبيعة عسكرية من أجل تثبيت نفوذها ومراكز قواتها في القارة. ويتخذ هذا التنافس الأمني أهمية قصوى في ضوء حقيقة أن التنافس بين القوى الكبرى على النفوذ اقتصاديا يحسم وبصورة جلية لفائدة الصين التي أصبحت منذ عام 2009 الشريك التجاري الأكبر لأفريقيا. وإذا كان التدخل في مالي نموذجا فإن هذه السياسة الفرنسية لا يعترضها أي نقدٍ أو معارضة من الشارع أو النخب الفرنسية. فالمتتبع لتصريحات السياسيين الفرنسيين وتعليقات الصحافة الفرنسية يستنتج أن هذه السياسة التدخلية في أفريقيا تكاد تحظى بالإجماع. [12]

تعكس التدخلات العسكرية الفرنسية المباشرة في أفريقيا وتدخلها الأخير في مالي - بغض النظر عن تبري رات فرنسا وحججها اعتماد فرنسا على ثلاث إستراتيجيات متداخلة ومركبة في إطار حفاظها على نفوذها في أفريقيا وتنافسها مع دولٍ كبرى أخرى أولها: العلاقات التاريخية البنيوية بين فرنسا وبعض الأنظمة والحركات السياسية وبعض النخب الاقتصادية والثقافية في تلك البلدان وثانيا استثمار العلاقات الاقتصادية القائمة أصلا وتوسيعها وتعميقها، وثالثا الإستراتيجية العسكرية والأمنية التي قد تتطور في حال الأزمات إلى تدخلٍ عسكري مباشر كما يمكن القول أن فرنسا تنظر إلى منطقة غرب أفريقيا كمنطقة نفوذ جيوسياسي تمارس التأثير فيها من خلال العلاقات مع أنظمة تلك البلدان أو مع حركاتٍ سياسية محددة فيها، وذلك في إطار ما اصطلح البعض على تسميته سياسة "فرنسا- أفريقيا . "فتدخل فرنسا العسكري في مالي ليس أول

---

[12] - ساعو حورية، غربي محمد: **((موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي))** الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، 18 جوان 2019. ص 138 .

تدخل لها في أفريقيا، فمنذ عام 1960 تدخلت أكثر من أربعين مرة في نزاعاتٍ أفريقية وأزماتٍ داخلية في بلدانٍ أفريقية كانت مستعمرات لها.

وتشير مراجعة سريعة لمسوغات تدخلات فرنسا العسكرية إلى أنه لا يمكن إجمال هذه المسوغات في إطار واحد فأحيانا كانت تتدخل لفائدة أنظمةٍ سلطوية أو ديكتاتورية، وأحيانا أخرى لفائدة تحولات ديمقراطية، ومرات أخرى لمساندة جانب سياسي على حساب آخر. وكانت مصالح فرنسا دائما الدافع الثابت لتدخلاتها العسكرية في أفريقيا بمسوغات متغيرة. وأيضا فإن فرنسا كقوة استعمارية سابقة في إفريقيا لا تقبل أن تفقد مناطق نفوذها التاريخية لصالح قوى أخرى بدأت تتغلغل إليها كالصين وإيران وكندا، وذلك مع تأكيد البعض أن القيمة الاقتصادية للمستعمرة الفرنسية السابقة ليست الأساس في علاقة فرنسا بمالي، إذ إن قيمتها الأولى استراتيجية لذا, فإن خلفيات التدخل الفرنسي لا يمكن اختزالها في خطر الجماعات المسلحة فقط، وإنما يقف وراءها أيضًا مصالح اقتصادية إذ تمثل مالي وشمال غرب إفريقيا على نحو عام، موردا مهما لليورانيوم والنفط والغاز والذهب واللؤلؤ والكوبالت، وتخشى فرنسا من أن تحول الجماعات الأصولية في شمال مالي دون الاستثمار الواسع في تلك المنطقة التي لم تستغل كاملا بعد، ويكفي الإشارة إلى رغبة فرنسا في تعزيز وجودها حفاظا على مصالحها الواسعة في المنطقة المجاورة لمالي، وخصوصا في النيجر، حيث تتزود بنحو 80 % من اليورانيوم الخام. بالإضافة إلى ذلك فإن مالي تحاذي العديد من دول الساحل التي يمتاز باطنها بثروات بترولية كبيرة منها موريتانيا الغنية بالنفط إذ تحصل شركة "توتال" الفرنسية على النصيب الأكبر منه، إضافة لامتلاكها مخزونا مهما من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوربا، هذا بالإضافة لحقول النفط الجزائرية التي تشكل مطمعا كبيرا للفرنسيين إلى جانب ساحل العاج (كوت ديفوار) التي تعد عاصمة منطقة الفرنك الأفريقي. بل إن هناك من ذهب إلى حد اعتبار هذا التدخل محاولة من الرئيس الفرنسي لتصريف الأزمات التي يعيشها ا□تمع الفرنسي نحو الخارج، شملت الأزمة الاقتصادية من ضعف التنافس الاقتصادي، وتراجع الصناعات وحتى ارتفاع الإنفاق العام، إضافة لما تخلفه الأزمة الأخيرة من تبعات اجتماعية في ارتف اع نسبة البطالة. فالسياسة الفرنسية في الساحل منذ 50 سنة قائمة على فكرتين أساسيتين: الاحتفاظ بالتأثير وإمكانية الفعل للحفاظ على المصالح الاستراتيجية في منطقة امتداد النفوذ، وما الأحداث الأخيرة إلا تأكيدا على المنطق الذي رسمه " شارل ديغول" عند الاستقلال المتمثل في ضمان الصدارة الدولية لفرنسا في مستعمراتها القديمة. ولم يخف الإهتمام الفرنسي بوقف الجماعات المتشددة من السيطرة على شمال مالي الأهداف الغربية في الهيمنة والحفاظ على النفوذ في هذه المنطقة ذات الأهمية الجيو- إستراتيجية الكبرى. فالمصالح الحيوية لفرنسا في إقليم غرب إفريقيا، والتي تمثل حمايتها أحد الأهداف الرئيسية لحرص فرنسا على القضاء على الجماعات الإرهابية في هذا الإقليم، كانت وراء الاندفاع الفرنسي لقيادة الحرب في مالي ورفض الحوار مع الجماعات المتشددة. فالمصانع الفرنسية تعتمد على مخزون اليورانيوم الذي تحتويه أراضي النيجر، حيث تعد أكبر منتج لهذا المورد في العالم، فشركة (أريفا) الفرنسية تدير عمليات استخراج اليورانيوم، الذي يزود به أكثر من ثلث محطات الطاقة النووية لشركة للكهرباء في فرنسا. كما أن الموقع الاستراتيجي لدول غرب إفريقيا، والأسواق التي يضمها الإقليم يجذبان مختلف القوي الدولية والإقليمية للبحث عن موطئ قدم داخله. يضاف إلى ذلك أن الرعايا الفرنسيين في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل كانوا الأكثر استهدافا من قبل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي خلال السنوات الأخيرة أما المصالح الأوروبية، فترتبط بالأزمة المالية والاقتصادية التي عانتها أوروبا، وأدت إلى تبني سياسات تقشف قاسية في بعض الدول وهو الأمر الذي دفع بإفريقيا الغنية بثرواتها الطبيعية إلى أن تصبح المنفذ والملاذ للأوربيين ولاسيما مع اشتداد حدة المنافسة مع بعض القوي الاقتصادية الصاعدة في النظام الدولي، مثل الصين، والهند وروسيا. هذا إلى جانب الهاجس الأمني الذي تعانيه الدول الأوروبية نتيجة لتزايد وتيرة الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، وتهريب المخدرات القادم من منطقة الساحل. لذلك انطوت عملية التدخل العسكري في مالي على أهداف استعمارية جديدة.

جاء تهديد المجموعات المسلحة برد قوي على فرنسا لهجماتها على مواقع المقاتلين الإسلاميين في مالي، فقد احتجز 132 عاملا أجنبيا من العاملين في حقول "عين أمناس" جنوب الجزائر، ينتمون إلى عشر دول هي النرويج وفرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا ورومانيا وكولومبيا وتايلاند والفلبين وأيرلندا واليابان وألمانيا، وذلك مع إحتجاز حوالي 600 عامل جزائري ليضطر الجيش الجزائري إلى التدخل عسكريا ضد المسلحين في عملية أدت بحسب تقديرات غير نهائية إلى مقتل 32 مسلحا و 23 من الرهائن وتحرير قرابة 650 رهينة منهم 573 جزائريا وحوالي مائة أجنبي وقد هددت القاعدة فرنسا والدول الإفريقية المتعاونة معها ومن بينها الجزائر، بتوسيع عمليات اختطاف الرهائن في الساحل الإفريقي وأينما وجد الفرنسيون في كل مكان، وذلك مع تنفيذ "حركة الشباب" في الصومال تهديداتها بإعدام أحد الرهائن الفرنسيين مع بدء العملية العسكرية في مالي، في عملية أدت إلى مقتل جنديين فرنسيين خلال محاولتهما تحرير الرهينة[13].

وكل ذلك يعطي الانطباع بأن العملية الفرنسية في مالي سيصاحبها على الأغلب وقوع خسائر بشرية كبيرة على عكس الحال في العملية التي سبق ونفذتها في ليبيا، والتي لم تحظ مع ذلك بدعم شعبي. على الرغم من توقع أن تؤدي العملية العسكرية في مالي إلى إلحاق خسائر بشرية ومادية باهظة في صفوف المقاتلين، إلا أنها في الغالب لن تقود إلى نصر حاسم حتى في حال هزيمة العناصر المرتبطة بالجماعات الإسلامية إذ يتوقع توجههم نحو قواعد في الجبال والكهوف البعيدة لتبدأ من هناك حرب عصابات قد تقصر أو تطول بحسب الظروف والملابسات، مما يهدد بتحويل مالي إلى مستنقع أخطر من أفغانستان على محيط أكبر ثلاث مرات خصوصا وأن الحرب في مالي قد تدفع ناحية تكثيف عمليات التجنيد للمقاتلين الإسلاميين بسبب الاستياء الذي يسود شعوب الدول الإسلامية من التدخل الفرنسي الأجنبي في مالي وخصوصا في الدول المجاورة في الجزائر وتونس وليبيا والمغرب وموريتانيا، وحتى في الدول الإفريقية المشاركة في بعثة "إيكواس"، وكل ذلك يساعد على عمليات تجنيد المقاتلين. وعلى ذلك فإن التداعيات المحتملة للتدخل لا تنعكس فقط على مالي، بل تتعداه إلى ما وراء الحدود المالية بالنظر إلى محيطها الجغرافي وحدودها المترامية مع عدة دول أبرزها الجزائر وموريتانيا، وما قد يؤدي إليه تصاعد الاشتباكات من انعكاسات سياسية وأمنية وإنسانية على هذه الدول، لا تتعلق فقط بمخاطر التعرض للهجمات الانتقامية كما حدث في الجزائر، ولكنها تتعلق أيضًا بتدفق آلاف اللاجئين إليها هربًا من القتل والقصف. وقد جاءت تقارير تابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية صدرت في منتصف يناير2013، أن عدد اللاجئين الذين اضطروا إلى مغادرة مالي بسبب النزاع فيها يقترب من 150 ألف شخص في الدول المجاورة، وأن عدد النازحين داخل البلاد يناهز 230 ألفًا. ونظرا لخصوصية الأزمة في مالي وتشابه مصيرها بالحالة الأفغانية، وما تطرحه من أبعاد لا تتعلق فقط بقضايا الإرهاب، ولكن ترتبط بقضايا مثل الإثنية، وأزمة بناء الدولة الوطنية، وانتشار الفساد، وندرة الموارد، والجفاف وانتشار الأمراض، وغيرها من القضايا التي قد تدفع الحرب في مالي في اتجاهات غير متوقعة، فإن تطورات هذه الأزمة ستلقي بظلالها على الاستقرار والتنمية. إلا أن الداخل المالي والإقليم المحيط سيكونان الأكثر تأثرا بهذه الأزمة. أما القوى الغربية، فستعمل على استغلال هذه الأزمة في تحقيق مزيد من النفوذ، والاستحواذ على مزيد من الثروات، وبناء القواعد العسكرية، للسيطرة على هذا الإقليم الحيوي والقريب من دول الشرق الأوسط المنغمسة في تطلعات "الربيع العربي"، والتي تحتوي هي الأخرى على مصالح استراتيجية للقوى الغربية، ودون أي اكتراث بما قد تتحول إليه دولة "مالي "بعد هذه الحرب من دولة فاشلة، أو منهارة، أو ما ستعانيه دول منطقة الساحل الإفريقي جراء استمرار الفوضى في مالي.

---

[13] - مزاره زهير: **((السياسة الامنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الافريقي بين القطيعة والاستمرارية))**، جامعة حسيبة بوعلي، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية، العدد 18 , جوان 2017 , الشلف ' الجزائر، ص 266

ثانيا: خلفيات التدخل الفرنسي في مالي

شهدت العقيدة الأمنية والإستراتيجية الفرنسية تحولا منذ بداية عام 2008 والتي أصبحت موجهة أكثر فأكثر نحو منطق التدخل العسكري الخارجي والدليل على ذلك ما قامت به فرنسا في كوت ديفوار وليبيا. (تسعى فرنسا من خلالها تدخلها في مالي للحفاظ على نفوذها في القارة الإفريقية كمستعمرة قديمة وهو ما يبن التأثير الكبير الذي تمارسه حاليا على دول الساحل. وتعد فرنسا أكثر اللاعبين الدوليين والإقليميين انغماسا في الأزمة المالية منذ اندلاعها في عام .2012 وكانت صاحبة الدور الرئيسي في نقل أزمة مالي لتناقش دوليا، حيث عملت على تدويل الأزمة، وحشد الدعم الإقليمي والدولي لمساندة الحكومة المركزية في مالي، وفي إستصدار ثلاث قرارات من مجلس الأمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة إضافة إلى اعتمادها على الجهد العسكري لبلدان غرب أفريقيا مع دعمها لوجستيا، وماليا، واستشاريا. وعلى الرغم من تعدد الأهداف وتداخل المصالح الإقليمية بين بلدان غرب أفريقيا ومالي، فإن أحد العوامل المحفزة لتدخل قوات مجموعة دول غرب أفريقيا كان لتحقيق الرؤية والأهداف الفرنسية. نفذت الطائرات الفرنسية أولى عمليات قصف ضد المجموعات الإسلامية المتطرفة التي كانت بصدد الزحف نحو جنوب مالي في 11 يناير 2013 ، وأرسلت بعد ذلك قوات برية تعدادها 2500 جندي شاركت معها وحدات الجيش المالي وقوات من دول المجموعة الإقتصادية لغرب أفريقيا وصل عددها إلى 3000 جندي، في أعقاب إعلان حالة الطوارئ في مالي وبناءا على طلبٍ رسمي من الحكومة المالية؛ الأمر الذي ساهم في أن تبرر فرنسا تدخلها بأنه يقع ضمن إطار مساندة دولة صديقة وليس انتقاصا من سيادتها، وبهدف طرد المجموعات الإسلامية المتطرفة، أي أن حرب فرنسا تدخل ضمن "الحرب الدولية على الإرهاب" التي أصبحت تعبيرا هلاميًا وغير محدد لكنه مبرر ومقبول على الصعيد الدولي في ظل استهداف حركات في بلدان عدة، وبغض النظر عما تعنيه من اختراق لسيادة تلك البلدان، بل من دون أن تثير أسئلة أو أزمات في منظومة العلاقات الدولية جاء التدخل العسكري الفرنسي في مالي تحت ذرائع عديدة وفي معظمها ذرائع سياسية أكثر منها قانونية مثل: وقف تهديدات الجماعات المتطرفة في مالي أو القضاء عليها كلية في منطقة الساحل وبلاد المغرب العربي؛ استنجاد الحكومة المالية بفرنسا لحمايتها من الهجوم عليها من طرف هذه الجماعات، ثم ذريعة التدخل لحماية المدنيين من خطر الجماعات المتطرفة وكل هذا انطلاقا من قرار مجلس الأمن رقم 2085 المستند على المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة ومن ناحية أخرى، يمكن تفسير التدخل الفرنسي في مالي بتواجد احتياطات مهمة من النفط واليورانيوم والغاز والفوسفات، وكل هذه الثروات تزيد من رغبة فرنسا واهتمامها بشمال البلاد خصوصا إقليم الأزواد الذي أصبح في قلب اهتماماتها الإستراتجية ومنه يمكن القول أن مصالح فرنسا الاقتصادية في منطقة الغرب الأفريقي عاملا مهما لإستراتيجيتها في هذا الإقليم وكذلك في تعاملها الأخير مع أزمة مالي. وعليه، فإن تهديد استقرار هذه الأخيرة يهدد مصالح فرنسا الإقتصادية في بلدانٍ مجاورة مثل: النيجر، والسنغال، وبوركينا فاسو، وكوت ديفوار. ولمالي أهمية بالغة بالنسبة إلى فرنسا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مناجم اليورانيوم النيْجرية التي توفر احتياجات المحطات الفرنسية النووية التي تقع مباشرة على حدود النيجر مع مالي.[14]

[14] - بن على عفاف: **((الابعاد السيسو اقتصادية للتدخل العسكري الفرنسي في مالي))**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 03 , 2019. ص 390.

قرار التدخل العسكري الفرنسي في مالي في العوامل التالية:[15]

1-الرواسب الاستعمارية لفرنسا باعتبارها القوة الاستعمارية المعنية أكثر من غيرها في التدخل بشؤون الدول الفرانكوفونية، حيث لا يمكن أن نطرح الدور الفرنسي الحالي في مالي بمعزل عن كونها الدولة الاستعمارية التي استعمرت مالي لعقود طويلة من الزمن، ومازالت تتعامل معها من منطلق الفناء الخلفي لها حتى الآن.

2-كما أن هناك عامل جيوبوليتيكي يفسر لنا التدخل العسكري الفرنسي في مالي، ويتمثل في ضمان عدم سيطرة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحلفاءه من جماعات تيار الإسلام السياسي المتشددة في مالي وفي دول الساحل، أي على القوس الذي يخترق المصالح الإستراتجية الفرنسية في منطقة تتجاوز مساحة القارة الأوروبية ذاتها من مالي فموريتانيا والنيجر. كما يبرز التخوف الفرنسي على منطقة شمال النيجر، هذه الأخيرة التي تعتبر من المناطق التي تتواجد بها معدن اليورانيوم المهم في الصناعة النووية، حيث تزود بالوقود النووي ثلث المفاعلات النووية المنتجة للطاقة في فرنسا. ولقد تكفلت شركة أريفا الفرنسية بتسيير المنجمين الأهم بالنيجر وهما منجم سومير المكشوف ومنجم كوميناك تحت الأرض بعيدا عما يروج من أسباب عن التدخل العسكري، هناك مجموعة من العوامل تفسر مجتمعة هذا الانغماس الفرنسي في الشأن المالي بصفة عامة، على رأس هذه العوامل أن فرنسا لم تكن على الإطلاق بلدا غائبا عن المشهد السياسي في منطقة غرب أفريقيا بصفة عامة وعن المشهد السياسي في مالي بصفة خاصة. فعلى صعيد الداخلي، كانت فرنسا لاعبا أساسيا وطوال العقود الماضية في دعم أنظمة سياسية هنالك أحيانا، وفي دعم معارضيها في أحيان أخرى. وغني عن القول إن فرنسا تنظر إلى منطقة غرب أفريقيا كمنطقة نفوذ جيوسياسي تمارس التأثير فيها من خلال العلاقات مع أنظمة تلك البلدان أو مع حركاتٍ سياسية محددة فيها، وذلك في إطار ما اصطلح البعض على تسميته سياسة "فرنسا- أفريقيا هذه السياسة الفرنسية لم يعترضها أي نقد أو معارضة من الشارع أو النخب الفرنسية. فالمتتبع لتصريحات السياسيين الفرنسيين، وتعليقات الصحافة الفرنسية، يستنتج أن هذه السياسة التدخلية في أفريقيا تكاد تحظى بالإجماع. فقد حاكت الحكومة الفرنسية، الحجج والتبريرات اللازمة والأكثر إقناعا والتي غلب عليها الطابع العسكري، وهي تتمثل فيما يلي:[16]

أولا: دعوة وطلب الحكومة المالية الشرعية، وهنا نكون أمام حالة الدفاع الشرعي الجماعي بموجب المادة 51 من الميثاق للتدخل من قبل الأمم المتحدة وترخيص لدول أخرى بذلك.

ثانيا: كل قرارات الأمم المتحدة التي لا تسمح فقط بالتدخل، بل تطلب من هذه الدول فعل ذلك لدعم القتال ضد الإرهابيين بخصوص هذا الأمر. وهذا ما جاء في التصريحات المختلفة للمسؤولين الفرنسيين لا سيما الرئيس فرانسوا هولاند ووزير خارجيته لوران فابيوس فالرئيس الفرنسي أعلن في مؤتمر صحفي، بأن التدخل العسكري في مالي جاء بطلب من الرئيس المالي، وتماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة. وأن فرنسا قد ألزمت نفسها بدعم الجيش المالي في مواجهة العدوان الإرهابي الذي يهدد غرب إفريقيا كلها، وأضاف مهمتنا تتكون في نشر قوة التدخل الإفريقية، لمساعدة مالي على إعادة الوحدة الإقليمية تطابقا مع قرارات مجلس الأمن.

---

15 - سمير قلاع الضروس: **التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الافريقي**، مجلة قراءات افريقية العدد 24 يونيو 2015، القاهرة، مصر، ص 27

16 المرجع نفسه. 28

لا شك أن التدخل العسكري الفرنسي في مالي يشكل عملية معقدة ومتعددة الجوانب، هذه الجوانب لا تتوقف عند المخاطر الأمنية ولا المصالح الاقتصادية المأمول تحقيقها، ولكن هناك التداعيات الاجتماعية والإنسانية. فالتدخل العسكري في مالي ليس أول تدخل لها في أفريقيا، فمنذ عام 1960 تدخلت أكثر من أربعين مرّة في نزاعاتٍ أفريقية وأزمات داخلية في بلدان أفريقية كانت مستعمرات لها. وتشير مراجعة سريعة لمسوغات تدخلات فرنسا العسكرية إلى أنه لا يمكن إجمال هذه المسوغات في إطار واحد، فأحيانا كانت تتدخل لفائدة أنظمة سلطوية أو ديكتاتورية، وأحيانا أخرى لفائدة تحولات ديمقراطية، ومرات لمساندة جانب سياسي على حساب آخر. وكانت مصالح فرنسا دائما الدافع الثابت لتدخلاتها العسكرية في أفريقيا بمسوغات متغيرة. كما يجب أن يفهم التدخل في مالي في سياق سياسة هجومية في أفريقيا، تتبعها فرنسا في السنوات الأخيرة في إطار تنافسها مع الدول الكبرى على مناطق النفوذ؛ فالنفوذ الفرنسي كان عرضة لخطر الانحسار خلال سنوات إدارة "بوش" 2000 – 2008 التي انتهجت سياسة تدخلية أميركية واسعة المدى، ومتعددة الأهداف في أفريقيا، منها السعي لتنويع مصادر الطاقة للاقتصاد الأميركي، ولتعزيز نفوذها السياسي والعسكري وتعددت الوسائل الأميركية لتنفيذ هذه السياسة، فبعضها كان من خلال مساعدات إقتصادية أو أمنية، وقد تعاملت فرنسا مع هذه السياسة الأميركية بمزيجٍ تراوح بين مواقف دفاعية، وبين تسليم بالأمر الواقع، وسياسة الانتظار، ثمّ عادت لتستغل التغيير الذي جاءت به إدارة أوباما الأقل توسعية في أفريقيا والأقرب للانكماشية، وتبنت سياسة هجومية ذات طبيعة عسكريّة من أجل تثبيت نفوذها ومراكز قوتها في القارة. ويتخذ هذا التنافس الأمني؛ أهمية قصوى في ضوء حقيقة أن التنافس بين القوى الكبرى على النفوذ اقتصاديا راح يحسم وبصورةٍ جلية لفائدة الصين التي أصبحت منذ عام 2009الشريك التجاري الأكبر لأفريقيا إذا كانت فرنسا قد لجأت إلى التدخل العسكري في مالي لتحقيق رؤيتها لحل الأزمة في إطار المحافظة على نفوذها ومصالحها، فالملفت للانتباه هو عدم وجود ممانعة دولية أو إقليمية لهذا التدخل. فبالنظر إلى غياب الحد الأدنى من التفاهم بين الدول الكبرى بشأن التدخل في أزمات مختلفة في العالم، كان من المتوقع أن يثير تدخل فرنسا في مالي نوعا من المعارضة أو على الأقل التردد لدى أقطاب المجتمع الدولي أو الإقليمي. وتشير مراجعة مواقف الدول الكبرى إلى أن العكس هو الصحيح، فقد حظي هذا التدخل بدعم المجتمع الدولي، بل إن روسيا عرضت تقديم دعم عسكري للتدخل الفرنسي.

الفصل الثالث: آليات تنفيذ التدخل العسكري الفرنسي في مالي وانعكاساته على المنطقة

تعتبر فرنسا الدولة الأوربية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في الساحة الأفريقية، حتى إن أفريقيا تمثل أحد ثلاثة عوامل داعمة لمكانة فرنسا الدولية بجانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن والقدرة النووية إضافة لذلك فإن هناك عاملا دوليا مهما يحسب لمصلحة استمرار الدور الفرنسي في القارة واستعادته لقوته ألا وهو الإتحاد الأوربي الذي يمثل دعامة حقيقية لفرنسا فهي تعد أحد الأعضاء المؤسسين لهذه المجوعة الدولية حيث تسعى لتحقيق مصالحها في القارة الأفريقية بشكل عام ودولة مالي على الأخص، بإتباع مجموعة من الآليات الثقافية والعسكرية و الإقتصادية .ولعل أبرز مثال على ذلك التدخل العسكري الفرنسي الأخير في مالي الذي كان يهدف لوقف زحف الجماعات الإسلامية وإعادة بناء دولة مالي مستقرة وأمنة.

مراحل التدخل العسكري الفرنسي في مالي

عرف التدخل العسكري الفرنسي في مالي ثلاث مراحل مختلفة، بداية من يناير 2013 إلى غاية انسحابها جزئيا من مالي، وهي على النحو التالي:[17]

[17] - على مدوني: مرجع سبق ذكره، ص 140

الأولى: توطيد سيطرة القوات الحكومية على جنوب مالي من خلال الدعم اللوجستي الاستخباراتي والتدريب والتنظيم والتسليح بهدف وقف انتشار الجماعات الإرهابية إلى الجنوب.

الثانية: تم بالفعل التدخل العسكري الفرنسي ف بعد استعادة المدن الرئيسية في الإقليم والسيطرة على محاور الطرق الكبرى، وعملت على الإطاحة بمجموعة من أخطر قادة التنظيمات المسلحة وتدمير مخازن السلاح لديها. وبعدها تم نشر ثلاث إلى أربع كتائب عسكرية مالية، تعتمد عليها القوات الأوروبية والأفريقية، بعد الاستيلاء على المدن الرئيسية في شمال مالي– غاو وتومبوكتو-، حيث قصف الطيران الفرنسي مواقع للجماعات الإرهابية المسلحة في "كيدال

الثالثة: تأمين العاصمة باماكو لضمان الاستقرار للمدينة واستدامة مؤسساتها، وتعزيزها بقوات فرنسية إضافية بغرض توفير الحماية للمواطنين الفرنسيين والأوربيين والمصالح الفرنسية. وفي الأخير العمل على توطيد الاستقرار في شمال البلاد، وتشمل الخطة قصف مواقع الجماعات الأصولية، وطبيعة تدخل القوات الخاصة، فيما ستوفر الولايات المتحدة الدعم الاستخباراتي، ومن الممكن أن تقوم القوات الفرنسية بتوفير الغطاء الجوي للعمليات العسكرية وعليه أخذت فرنسا على عاتقها مهمة مساعدة الجيش المالي في استرداد السيطرة على كافة أقاليم مالي خصوصا شمالها من ايدي الجماعات المسلحة والحيلولة دون وقوع مدن أخرى في الجنوب تحت سيطرتها، ومع تولي رئيس فرانسوا هولاند مقاليد الحكم عام 2012 قررت فرنسا إعادة توزيع قواتها العسكرية في منطقة الساحل الإفريقي، لاحتواء حراك التمرد الذي يهدد كيان الدولة وتفكيك المنظمات الإرهابية ومواجهة الجماعات الجهادية بعد انهيار النظام الليبي انتقلت العدوة إلى مالي بعد عودة المتمردين المسلحين الى شمال مالي ، ونظرا لتعقيد الأزمة في مالي وعدم قدرة الحكومة المركزية السيطرة على كافة أقاليمها خاصة الشمالية، لجأت الحكومة المالية لطلب المساعدة من القوى الإقليمية والدولية خاصة فرنسا التي تعتبر شريك استراتيجي لدولة مالي مع صدور قرار مجلس الأمن الدولي في 20ديسمبر 2012 بالموافقة على التدخل العسكري في مالي لمواجهة الجماعات المسلحة في الشمال سارعت فرنسا بإرسال قواتها العسكرية في منطقة حوالي 1700جندي ، بينما سارعت قوات الأكواس التابعة للمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا إلى الإعلان عن حالة الطوارئ لانتداب قوة إفريقية وفق القرار الأممي 1012 واللحاق بالقوة الفرنسية ومن أجل تدارك الأمر بادرت فرنسا لإضفاء الشرعية على العملية العسكرية في مالي من خلال ثلاث خطوات:[18]

أولا: تدخلت فرنسا عسكريا في مالي بناء على طلب الحكومة المالية.

ثانيا: تعاونت فرنسا مع المجتمع الدولي لحل الأزمة في مالي فإصدار مجلس الأمن قرار رقم 2085في 20ديسمبر 2012 لعبت دورا حاسما في إضفاء الشرعية على التدخل العسكري الفرنسي في مالي.

ثالثا: التعاون المشترك بين القوات العسكرية الفرنسية وقوات دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) صرح رئيس الوزراء الفرنسي أن التدخل في مالي يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف:[19]

[18] - غضبان مبروك: مرجع سبق ذكره ص 156

[19]. - شماسة خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 61

1 - وقف تقدم الجماعات الإرهابية اتجاه الجنوب،

2 - الحفاظ على سلامة أراضي دولة مالي واستعادة وحدتها الترابية وتحقيق الاستقرار الأمني.

3 - التحضير لنشر قوة التدخل الإفريقية المرخص لها بموجب قرار مجلس الأمن

إن التحرك السريع للقوات الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي الهدف منه حماية المصالح الحيوية الفرنسية في هذا الإقليم فالمصانع الفرنسية تعتمد على مخزون اليورانيوم الذي تحتويه الأراضي النيجر حيث تعد أكبر منتج لهذا المورد في العالم، فشركة (أريفا) الفرنسية تدير عمليات استخراج اليورانيوم حيث تحتكر الشركات الفرنسية استخراج اليورانيوم من مناجم النيجر منذ أكثر من أربعين عاما، يضاف إلى هذا تطلع فرنسا لاستثمار الموقع الاستراتيجي لدول غرب أفريقيا والأسواق التي يضمها الإقليم، لذلك تخشى فرنسا أن تستخدم الجماعات المتشدد في شمال مالي هذا الإقليم في نشر الفوضى في الدول المجاورة وبعد فشل الحملة العسكرية الفرنسية في مالي في تحقيق أهدافها والمتمثلة أساسا في القضاء على الإرهاب في شمال مالي، وحل الأزمة السياسية والأمنية بين الحكومة المركزية باماكو و الحركة الوطنية لتحرير الأزواد وعليه صرح وزير الدفاع الفرنسي جان-ايف لو دريان أن الوحدات العسكرية الفرنسية، ستبدأ الانسحاب من مالي في أبريل 2013أن القوات الإفريقية هي التي ستحل محل الجنود الفرنسيين في مالي إن تناقض السياسة الخارجية الفرنسية في عهد هولاند بين تصريحات المسؤولين الفرنسيين والممارسة الهشة أفقدها مصداقيتها على السياسة العالمية ويمكن القول إن التدخلات العسكرية الفرنسية في أفريقيا لعبت دورا هاما في حماية مصالحها الاقتصادية والسياسية في القارة، فالتدخل العسكري الفرنسي مستمر في منطقة الساحل الإفريقي أضر باستقرارها السياسي والاجتماعي والاقتصادي على وجه الخصوص وعرقل عملية التنمية الديمقراطية وعزز الأنظمة الدكتاتورية وكانت أهم أهداف التدخلات العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي على النحو التالي:[20]

1 - الحفاظ على مصالحها الاقتصادية.

3 - حماية مواطنيها من التهديدات الإرهابية.

4 - حماية الأنظمة السياسية التي ترعى مصالحها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية خاصة مع باريس.

5 - توسيع دائرة نفوذها في المنطقة الناطقة باللغة الفرنسية.

6 - محاربة المتمردين الذين يهددون الأنظمة العميلة.

7 - زيادة دورها القيادي من خلال التدخلات العسكرية السياسة الدولية.

من خلال ما تقدم تعتبر منطقة الساحل الإفريقي العمق الاستراتيجي لفرنسا، وتحاول فرنسا أن تظل قريبة من منطقة باستخدام آليات جديدة لتعزيز التعاون في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية وتحقيق الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي.

الخاتمة.

هناك سبب مهم يفسر لنا التدخل العسكري الفرنسي في مالي، ويتمثل في ضمان عدم سيطرة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحلفاءه من جماعات تيار الإسلام السياسي المتشددة في مالي وفي دول الساحل،

[20] - كفتي على: مرجع سبق ذكره ص 143.

أي على القوس الذي يخترق المصالح الإستراتجية الفرنسية في منطقة تتجاوز مساحة القارة الأوروبية ذاتها من مالي فموريتانيا والنيجر. كما يبرز التخوف الفرنسي على منطقة شمال النيجر، هذه الأخيرة التي تعتبر من المناطق التي تتواجد بها معدن اليورانيوم المهم في الصناعة النووية حيث تزود بالوقود النووي ثلث المفاعلات النووية المنتجة للطاقة في فرنسا. ولقد تكفلت شركة أريفا الفرنسية بتسيير المنجمين الأهم بالنيجر وهما منجم سومير المكشوف ومنجم كوميناك تحت الأرض بعيدا عما يروج من أسباب عن التدخل العسكري، هناك مجموعة من العوامل تفسر مجتمعة هذا الانغماس الفرنسي في الشأن المالي بصفة عامة، على رأس هذه العوامل أن فرنسا لم تكن على الإطلاق بلدا غائبا عن المشهد السياسي في منطقة غرب أفريقيا بصفة عامة وعن المشهد السياسي في مالي بصفة خاصة. فعلى صعيد الداخلي، كانت فرنسا لاعبا أساسيا وطوال العقود الماضية في دعم أنظمة سياسية هنالك أحيانا، وفي دعم معارضيها في أحيان أخرى. وغني عن القول أن فرنسا تنظر إلى منطقة غرب أفريقيا كمنطقة نفوذ جيوسياسي تمارس التأثير فيها من خلال العلاقات مع أنظمة تلك البلدان أو مع حركاتٍ سياسية محددة فيها، وذلك في إطار ما اصطلح البعض على تسميته سياسة "فرنسا- أفريقيا هذه السياسة الفرنسية لم يعترضها أي نقد أو معارضة من الشارع أو النخب الفرنسية. فالمتتبع لتصريحات السياسيين الفرنسيين، وتعليقات الصحافة الفرنسية، يستنتج أن هذه السياسة التدخلية في أفريقيا تكاد تحظى بالإجماع. فقد حاكت الحكومة الفرنسية، الحجج والتبريرات اللازمة والأكثر إقناعا والتي غلب عليها الطابع العسكري،

في ختام هذه الدراسة، يمكن التوصل إلى النتيجتين التاليتين:

1 - من الواضح أن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية المتردية قد تكون المسؤول الأول عن الأزمة المالية، إذ يبدو أن أكثر ما يغذي النوايا الانفصالية لبعض الحركات أو حتى انضمام البعض منها لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي هو المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتي يزداد عجز الحكومة المالية على مواجهتها.

2 - تعذر استناد التدخل العسكري الفرنسي بمالي على ميثاق الأمم المتحدة أو قرار مجلس الأمن 2085 أو الاتفاقيات الثنائية أو اتفاقيات التعاون العسكري المبرمة بين مالي وفرنسا أو حتى الرسالة التي بعثها الرئيس المالي إلى الرئيس الفرنسي طالبا منه التدخل، ومن ثمة، فإن التدخل المشار إليه يعد غير شرعي.

3 - تعد منطقة الساحل الأفريقي منطقة ذات أهمية إستراتيجية بارزة ,نظرا لموقعها الجغرافي الذي تتميز به عن باقي المناطق في العالم إضافة إلى الثروات المعدنية والموارد (النفط والغاز واليورانيوم, الذهب,,) ومما جعلها محط اهتمام الدول الكبرى وأضحى التنافس الدولي على هاته المنطقة يتزايد من أجل بسط النفوذ وضمان المصالح الإقتصادية في المنطقة في ظل الأزمات التي يعيشها العالم حاليا ,وبالرغم من الأهمية الجيو إستراتيجية لمنطقة الساحل إلا انه يشهد تغيرات أمنية خطيرة وتهديد حقيقي للمنطقة ككل ودول الجوار , حيث أصبحت هاته التهديدات تشكل هاجس أمنيا متفاقم ,فالنزاع في مالي يعد مسألة معقدة ومتعددة الأبعاد، والبعد الأساسي فيها يتمثل في أزمة بناء الدولة وتدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية, حيث أن سيطرة الجماعات الإسلامية وخطر تنظيم القاعدة في مالي مع تزايد انتشار تهريب الأسلحة والهجرة السرية ,غيرها من المخاطر الأمنية .

المراجع

1. أمورة، المولود. (2021). التدخل الفرنسي في الساحل الإفريقي: دراسة في الأبعاد والاستراتيجيات .*مجلة العلوم القانونية والسياسية، 12* .(2)جامعة الجزائر 3.
2. بن علي، عفاف. (2019). الأبعاد السيسو-اقتصادية للتدخل العسكري الفرنسي في مالي .*مجلة البشائر الاقتصادية*، .(3)
3. بوييه، نبيل. (2013). التدخل الفرنسي في مالي والسيناريوهات المستقبلية للأزمة التارقية. ندوة، جامعة الجزائر.

4. زحاف، فيصل. (س.ن). تأثير التدخل العسكري الفرنسي في مالي على تزايد الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الإفريقي. *مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 9*.(1)

5. ساعو، حورية &غربي، محمد. (2019، 18 جوان). موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي. *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*.

6. شماسة، خير الدين. (س.ن). التدخل العسكري الفرنسي في مالي بين خصوصية الأزمة المالية والمصالح الاستراتيجية والشرعية القانونية. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، جامعة باتنة.

7. شليغم، عبير. (2015). التدخل الفرنسي في مالي: البُعد النيوكولونيالي تجاه إفريقيا. *المركز العربي للأبحاث والدراسات*.

8. غضبان، مبروك. (2014، جوان). التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي ومدى شرعيته . *دفاتر السياسة والقانون*، (11)، جامعة باتنة.

9. قلاع الضروس، سمير. (2015، يونيو). التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي . *مجلة قراءات إفريقية*، (24)، القاهرة، مصر.

10. كفتي، علي. (2017). التدخلات العسكرية الفرنسية في إفريقيا من 2011 إلى 2016. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.

11. مدوني، علي. (2020). التدخل العسكري الفرنسي في مالي: الأسباب والانعكاسات. *مجلة جامعة محمد خيضر بسكرة، 8*.(103)

12. مزاره، زهير. (2017، جوان). السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي بين القطيعة والاستمرارية. *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*، جامعة حسيبة بوعلي، قسم العلوم الاقتصادية، (18)، الشلف.

13. مشرط، يحي. (2018). الأزمة في شمال مالي وتداعياتها على منطقة الساحل الإفريقي. *مجلة جامعة المنار، تونس، 9*.(2)

14. رقاع، عادل. (2021). من الساحل الإفريقي بين المنظور الأمني الفرنسي والاستراتيجية الأمنية الفرنسية. *مجلة العلوم القانونية والسياسية، 12*.(2)